مجلة كلية الآداب

مجلة دورية علمية محكمة

نصف ســنوية

العدد الخمسون
أكتوبر ٢٠١٨

مجلة كلية الآداب.. مج ١، ع ١ (أكتوبر ١٩٩١م) .
بنها : كلية الآداب . جامعة بنها، ١٩٩١م
مج؛ ٢٤ سم.
مرتان سنويا (١٩٩١) وأربعة مرات سنويا (أكتوبر ٢٠١١) ومرتان سنويا (٢٠١٧)

١ . العلوم الاجتماعية . دوريات . ٢. العلوم الإنسانية . دوريات.

مجلة كلية الآداب جامعة بنها

مجلة دورية محكمة

العدد الخمسون

الشهر : أكتوبر ٢٠١٨

عميد الكلية ورئيس التحرير : أ.د/ عبير فتح الله الرباط

نائب رئيس التحرير : أ.د/ عربى عبدالعزيز الطوخى

الإشراف العام : أ.د/ عبدالقادر البحراوى

المدير التنفيذى : د/ أيمن القرنفيلى

مديرا التحرير : د/ عادل نبيل الشحات

: د/ محسن عابد محمد السعدنى

سكرتير التحرير : أ/ إسماعيل عبد اللاه

رقم الإيداع ٦٣٦١ : ٦٣٦٣ لسنة ١٩٩١

ISSN: 1687-2525

المجلة مكشفة من خلال اتحاد المكتبات الجامعية المصرية

ومكشفة ومتاحة على قواعد بيانات دار المنظومة على الرابط:

http://www.mandumah.com

ومكشفة ومتاحة على بنك المعرفة على الرابط:

http://jfab.journals.ekb.eg

هيئة تحرير المجلة

أ.د/عبير فتح الله الرباط	عميد الكلية ورئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
أ.د/عربى عبدالعزيز الطوخى	نائب رئيس التحرير
أ.د/عبدالقادر البحراوى	الإشراف العام
د/أيمن القرنفيلى	المدير التنفيذى
د/عادل نبيل	مدير تحرير المجلة
د/محسن عابد السعدنى	مدير تحرير المجلة
أ/إسماعيل عبد اللاه	سكرتير التحرير

الحكومات القبلية للهنود الحمر
في الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٩٣٤م

د/ محمد سيد إسماعيل حسن
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب بقنا- جامعة جنوب الوادي

قبل أن يصل رواد الكشف الجغرافي إلى العالم الجديد، كان يقطن هذا العالم عرقٍ عُرِف بالهنود الحمر[١]، ولقد دارت حولهم العديد من الإشكاليات؛ إشكاليات حول أصولهم وأعدادهم بل وحول لغاتهم، إلا أن أهم تلك الإشكاليات كان الاختلاف حول كونهم شعوب أم قبائل، فأما الرأي القائل بكونهم شعوباً فقد أشار إلى كثرة أعدادهم التي سكنت العالم الجديد قبل اكتشافه، بالإضافة لاعتمادهم على أعداد الهنود المهولة التي أبيدت[٢]، أما الرأي القائل بأنهم قبائل؛ فقد استند إلى قلة أعدادهم[٣]. إلا أنه بالنظر للموقف الرسمي الحكومة الامريكيه؛ وجد أنها تعاملت مع كل مجموعة من الهنود على أنها شعب وأن المنطقة التي يقطنها هي دولة، وظل الوضع هكذا حتى الثالث من مارس ١٨٧١م عندما أخذت الحكومة تُلغي من صفحات معاهداتها مع الهنود كلمة دول، وبدأت تُظهر مصطلح (القبائل)[٤]. وعليه يمكن القول بأن الهنود الحمر كانوا بالفعل أمم وشعوب، وهو ما دفع الحكومة الفيدرالية إلى أن تتعامل معهم في البداية على هذا الأساس، ولكن ما أن استطاعت التخلص من أعداد كبيرة منهم، حتى وسمتهم بالقبائل، لعلها أرادت من وراء ذلك التنظير لفكرة الأقلية الهندية؛ لإيجاد المبرر السياسي لاستيلائهم على أراضي الهنود.

وعلى الرغم من التنوع الحاصل بين شعوب الهنود الحمر من حيث العادات والتقاليد واللغات والتاريخ[٥]، فإن هناك العديد من السمات المشتركة بين معظم – إن لم يكن كل– الهنود. فكان الهنود الحمر يرتدون قمصان قصيرة، ويزينون رؤوسهم بريش الطيور الملونة، ويفترشون الحصير، وينامون فيما يشبه الشبكة المعلقة، داخل خيام مصنوعة من جلود الذئاب[٦]، ويعيشون على الصيد لاسيما الثيران المتوحشة[٧]. كانوا يروا في الأرض أمُ لهم، لا يمكن شراءها أو بيعها[٨]، ولا يُعرف متى انتقل بعضهم إلى الزراعة، إلا أنها كانت خطوة مهمة نحو الاستقرار، وهو ما أوجد بعض الحضارات لدى الهنود[٩]، مثل حضارة (الإيروكوا، الإنكا، الأزتيك، ...إلخ).

أما عن الحكم عند الهنود الحمر؛ فقد تمثّل في الحكومات القبلية. لكن قبل الحديث عنها بالتفصيل، هناك تساؤل يطرح نفسه: ما هو مفهوم الحكومة لدي الهنود؟ بالنظر للهنود الحمر وُجِدَ أن مفهوم الحكومة لديهم يعتمد على السلطة الجماعية لأفراد الأمة، فلا يوجد لديهم تمييز بين المجتمع والدولة، وتكون الزعامة عن طريق إقناع أفراد الحكومة بتسخير كل سلطاتهم لمصلحة المجتمع بأسره. ومن المُلاحظ أنه لم يكن هناك نظام طبقي يتميز فيه زعيم القبيلة عن محكوميه بصلاحيات واسعة، إذ كانت مهمة ذلك الزعيم الوصول إلى قرار تجتمع عليه القبيلة من أجل الصالح العام(١٠)، مع الأخذ في الاعتبار أن الأرض ملكاً للقبيلة. وقد كانت القبيلة تتكون من عدة عشائر، لذا كانت العشيرة هي الوحدة السياسية للهنود(١١). هذا وقد انقسمت الحكومات القبلية للهنود إلى نوعين: الحكومات البسيطة؛ وهي الأكثر شيوعاً، والحكومات المتطورة والتي كان تواجدها أقل من سابقتها.

وعندما وصل الأوروبيون الأوائل إلى أمريكا الشمالية كان الهنود الحمر بالفعل يعملون بنظام الحكومات(١٢)، في بادئ الأمر لم يقابل الهنود هؤلاء المستعمرين بروح عدائية، بل كانت علاقة تبادل منفعة بمقايضة الهنود للفراء والتبغ بدلاً من المصنوعات الزجاجية والمشروبات الروحية. لكن استغل المستعمرون جهل الهنود بالقراءة والكتابة فجعلوهم يوقعون على معاهدات ببصمة أصابعهم، فبدأ المستعمرون يزحفون من الساحل إلى داخل الولايات، هنا كانت بداية الصدام بين المستعمرين والهنود. من الملاحظ أن بداية الصدام من جهة الهنود كانت فردية سرعان ما تحولت إلى جماعية، إذ شعر الهنود بضرورة التنظيم والتعاون ونبذ الخلافات فيما بين القبائل المتصارعة(١٣)، وفي ظل تلك التطورات بقيت طبيعة الحكومات القبيلة كما هي.

وأدرك الأمريكيون مع بدايات تأسيس دولتهم مدى قوة الحكومات القبلية المتطورة وقدرتها على توجيه الهنود الحمر بشكل جماعي لمقاومة التأثير الأمريكي، فدائماً ما كانت بين تلك الحكومات وبين الحكومة الفيدرالية حالات من الشد والجذب

لاسيّما حول أحقيتهم في الأراضي الشاسعة التي ترغب الولايات المتحدة في السيطرة عليها. وعلى الرغم من كثرة الحكومات القبلية البسيطة فلم تكن تمثل للحكومة الفيدرالية أية مشكلة؛ إذ أن الحكومة الفيدرالية تستطيع بالمال تارة وبالخيانة تارة، وبالحرب والإزاحة الإجبارية تارة أخرى أن تنهي مهمتها معهم على أكمل وجه. وعليه تم توجيه البحث لدراسة الحكومات القبلية المُتطورة.

الجدير بالذكر أنه لم يتم اختيار تاريخ محدّد لبداية الدراسة نظراً لعدم وجود بداية موحدة أو معروفة للحكومات التي ستتناولها الدراسة، وقد تم اختيار عام ١٩٣٤م كنهاية لفترة الدراسة، حيث أنّه العام الذي قامت فيه الحكومة الفيدرالية بوضع دساتير موحّدة للقبائل الهندية تمكنّها من التعامل مع معها في ظلّ اختلاف عاداتها وتقاليدها.

وتطرح الدراسة الحالية العديد من التساؤلات حول طبيعة الحكومات المتطوّرة للهنود الحمر:

- ☒ هل امتلك هؤلاء الهنود دساتير تحكمهم؟
- ☒ هل عرف الهنود سياسة التصويت والانتخاب والحياة الحزبية والمجالس التشريعية؟ أو بالأحرى، هل عرفت تلك القبائل "المتوحشة"!! الديمقراطية؟
- ☒ هل كان لتلك الحكومات موقفاً من الأحداث السياسية التي حدثت على الأراضي الأمريكية؟
- ☒ هل كان لتلك الحكومات تأثيراً على الولايات المتحدة؟
- ☒ ما هو موقف الحكومة الفيدرالية من تلك الحكومات؟
- ☒ هل أدانت الوثائق تصرفات الحكومة الفيدرالية؟

تحاول الدراسة الحالية الإجابة على تلك التساؤلات من خلال دراسة بعض من هذه الحكومات القبلية وهي: حكومة "حلف الإيروكوا" في شمال شرق الولايات المتحدة، وحكومة "حلف المسكوجي" بجنوب شرق الولايات المتحدة، وحكومة "شعب

السو" بشمال وسط الولايات المتحدة، وأخيراً حكومة "شعب البويبلو" في منطقة السهول الأمريكية.

بداية؛ تجدر الإشارة إلى أن الحكومات القبلية للهنود الحمر اتفقت في سمات عديدة، من أهمها أن تلك الحكومات لا يتفرد فيها "الزعيم" بالحكم وإنما يعاونه في ذلك فريق سياسي كبير ممثلاً في مجلس تشريعي، بالإضافة إلى مجموعة استشارية أخري تعمل كفريق تنفيذي أو كفريق قضائي. ومن السمات المشتركة أيضاً أن العشيرة هي الوحدة السياسية لتلك الحكومات باستثناء "شعب الموسكوجي"، والذي كانت فيه القرية هي الوحدة السياسية. كما اعتمدت تلك الحكومات بشكل عام على القوانين العُرفية، وإن تبنّى بعضها الدساتير المكتوبة ولكن في وقت متأخر. أيضاً كانت الحكومات القبلية تفصل بين الدين والسياسة. كما لوحظ أن تلك الحكومات لا تستطيع بشكل أو بآخر الاستغناء على القوة العسكرية حيث كانت جزء أصيل ومكون رئيسي داخل أى حكومة قبلية، وهذا إن دلّ فإنما يدل على كثرة الحروب، سواء كانت تلك الحروب بين قبائل الهنود المتصارعة على موارد الطبيعة، أو بين الهنود والقوى السياسية المختلفة التي كانت موجودة على الساحة في البداية كالإنجليز والفرنسيين ثم الأمريكيين.

☒ الحكومة القبلية لـ "حلف الإيروكوا" "Iroquois":

اختلفت الآراء حول تاريخ تأسيس هذا الحلف؛ فهناك رأي يشير إلى أنه تأسس بعد الاتصال المباشر مع الأوروبيين، في الفترة ما بين منتصف القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر[١٤]، إلا أن هناك رأي آخر اعتمد بشكل كبير على التاريخ الشفهي بالإضافة إلى سجلات مبشري الجيزويت بالولايات المتحدة، وقد أكّد ذلك الرأي أن الحلف تأسس في الحادى والثلاثين من أغسطس عام ١١٤٢م[١٥]. ويمكن القول بأن أصحاب الرأي الأول كانوا يرغبون في تعزية الحضارة الإيروكوية إلى أوروبا.

وعلى الرغم من وجود روابط لغوية بين القبائل التي ستكون الحلف، فإنه كانت بينهم حروب مستمرة. وهو ما يُفسِر تنقلاتهم المتكررة من الجنوب إلى الشمال[١٦]؛ فقد قطنوا في بادئ الأمر شمال وغرب ولايات "تنسي وكارولينا الشمالية وكارولينا الجنوبية"، إلى أن استقر بهم الحال في القرن الثامن عشر في "نيويورك" و"بنسلفانيا" و"رود آيلاند"[١٧]. وظلت علاقتهم الحربية حتى استطاع رجلين من الهنود الحمر توحيد صفوفهم، أولهما: هو "ديجاناويدا" "Deganawida" أي "صانع السلام" وهو من هنود الشمال، والذي رأى رؤيه نادت بوحدة القبائل تحت ظلال شجرة السلام العظيم. أما الرجل الثاني فهو "هياواثا" "Hiawatha" وهو طبيب من قبيلة الموهوك والذي نادى بضرورة الوحدة تحت مظلة "قانون السلام الأعظم"[١٨]. وعليه اتحدت تلك القبائل مكونة كونفيدرالية أو حلف تحت مُسمى "السلام العظيم" "The Great Peace" والذي أطلق عليه الأمريكيون اسم "حلف الإيروكوا" "Iroquois League"[١٩].

تكوّن الحلف من ست قبائل مُقسمة إلى ثلاث وحدات: "قبيلتي الموهوك والسينيكا" وكانتا تمثلان "الأخوة الكبار" "The Older Brothers"، أما "قبيلتي الكايوجا والأونيدا" فكانتا تمثلان "الأخوة الصغار" "The Younger Brothers"، وأخيراً "قبيلة أونونداجا" والتي كانت تُعرف بـ "حرّاس نار المجلس" "Keepers of the Council Fire"؛ حيث كانت تعمل كوسيط لتهدئة أي نزاع قد يطرأ بين أعضاء الحلف. أما "قبيلة توسكارورا" "Tuscarora" فقد انضمت إليهم منذ عام ١٧٢٢م[٢٠].

واعتمد هنود الإيروكوا في إدارتهم لشئون الحلف على مجموعتين من القوانين: مجموعة داخلية وأخرى خارجية. فأما القوانين الداخلية والمعروفة بـ"قانون السلام الأعظم"[٢١]، أو "القانون الملزم العظيم"[٢٢]؛ وهوعبارة عن القوانين التي توضح حقوق وواجبات قبائل الحلف، وكذلك شروط اختيار الزعماء وأعضاءالمناصب

القبلية[٢٣]، ولقد أخذت هذه القوانين تنتقل شفاهةً من جيل إلى جيل. أما القوانين الخارجية والمعاهدات والتي كانت ملزمة للحلف[٢٤]، فكانت تُسجل على "أحزمة وامبوم" "Council Wampum" وهي عبارة عن أحزمة مشغولة بالخرز[٢٥]، وأحياناً مطرزة بالصدف[٢٦] (ملحق رقم ١). وكانت قبيلة "الأونونداجا" أول من احتفظ بأحزمة الوامبوم[٢٧]، هذا وقد عُثر على وثائق شديدة الأهمية للإيروكوا عام ١٩١٠م بمقاطعة "أونتاريو" الكندية؛ كانت الوثيقة الأولى عبارة عن وصف مطول لصانع السلام "ديجاناويدا"، بالإضافة إلى وثائق عديدة تسرد القوانين الخاصة بالكونفيدرالية[٢٨].

كان نظام الحكم في حلف الإيروكوا نظاماً متطوراً يقوم على التوازن بين السلطات، إذ كانت السلطة مُوزعة بين عدة أطراف وهي؛ مجالس الحكومة القبلية و"مجموعة أشجار الصنوبر المنعزلة". وكانت السلطة تُمنح لتلك الأطراف عن طريق الشعب مما يضمن عدم انفراد أحدهم بالسلطة، وعليه لم يكن الحكم للأغلبية أو للأقلية بل كان الحكم للجميع[٢٩].

وبالنسبة للمجالس الحكومية القبلية لحلف الإيروكوا فقد كان هناك مستويان: أولهما "مجالس أمهات العشائر" وهي مجالس محلية كانت ترأسها النساء[٣٠] وذلك مما ينم عن مكانة المرأه حينذاك. وثانيهما على المستوى الكونفيدرالي وكان يرأسه رجال القبائل تحت مسمي "المجلس الكبير". ولم العلاقة بين المجالس المحلية والمجلس الكبير لم تكن رأسية، إنما كانت علاقة أفقية يتم فيها تبادل وجهات النظر والمناقشات للتوصل إلى رأي موحد. وعليه فلم يكن لأي من تلك المجالس أن يفرض قراراته على الآخر[٣١]. ورغم أن زعماء المجالس (المحلية والكبير) كانوا مُنسقين لمجالسهم لتسهيل لتسهيل الحصول على قرار جماعي، في الوقت الذي لا يصدر منهم أية توجيهات لأعضاء القبيلة، فإن السلطة الوحيدة لهم هي الدعوة لعقد المجلس، وفي حالة مجلس النساء يكون لزعيمة المجلس حق الدعوة للحرب أو إنهائها[٣٢]. وكان الزعماء جميعهم يتبعون في اجتماعاتهم الدبلوماسية والإقناع وليس الإكراه، بل إن قوانين الحلف كانت

تمنع أن يكون أحد الزعماء المدنيين في مجلس الخمسين قائداً للحرب، فإن وُجِد أحد الزعماء يميل للحرب وجب عليه الاستقالة من المجلس(٣٣).

كان المجلس الكبير يجتمع سنوياً لمناقشة المشكلات الخاصة بقبيلتين أو أكثر وتقديم الحلول المناسبة، وقد أطلق على هذا المجلس اسم "مجلس الخمسين" "Council of Fifty"؛ إذ كان مكوناً من خمسين زعيماً، وكان نصيب الأسد في هذا المجلس لقبيلة "الأونونداجا"؛ نظراً للدور الخطير الذي كانت تلعبه تلك القبيلة كـ"حراس لنار المجلس"، فتجد أن هناك أربعة عشر مقعداً من مقاعد المجلس من نصيبهم موزعين كالتالي: عشرة مقاعد لأعضاء عاديين، بالإضافة لمقعد رئيس مجلس الخمسين، مع وجود مستشارين اثنين للرئيس، ناهيك عن حارس حزام المجلس(٣٤). لذا كان مقر اجتماع هذا المجلس في منطقة أونونداجا والتي تمثل منتصف الحلف جغرافياً(٣٥). أما "قبيلة الكايوجا" فكان لها عشرة مقاعد، ولكل من قبيلتي "الموهوك والسينيكا" تسعة مقاعد وأخيراً ثمانية مقاعد لقبيلة "أونيدا"(٣٦).

على الرغم من اختلاف عدد ممثلي كل قبيلة في مجلس الخمسين، فإن قرار المجلس يكون بموافقة جميع أعضاء المجلس؛ لأنهم كانوا يسيرون بمبدأ "قلب واحد، وعقل واحد، وقانون واحد" "One heart, One mind, One law"(٣٧). ومع ذلك لا تكون قراراته ملزمة للأمم الأعضاء؛ فيحق لكل أمة من خلال مجالس عشائرها أن تناقش قرار المجلس الكبير وترفضه إذا شاءت(٣٨).

تبدأ مناقشة القضايا أولاً أما في مجالس أمهات العشيرة، حيث تقوم كل لجنة فرعية بدراسة القضية المكلفة بها، ثم تبلغ قرارها النهائي للمجلس مع التوصية بتجاهل أو تأجيل أو استمرار مناقشة الموضوع. فيقوم المجلس العام للعشيرة بدراسة قرار تلك اللجنة، وعليه يقرر المجلس بدوره قبول أو رفض أو تأجيل الموضوع. وفي حالة قبول القرار يتم إرسال الموضوع إلى المجلس الكبير عن طريق "حراس النار" الذين يقومون بدور الوسيط بين المجلسين(٣٩). وحينئذ يطرح المجلس الكبير تلك القضية على اللجنة

المُتخصصة[٤٠]، فإذا وافقت اللجنة تُعرض القضية على المجلس ككل. فيقوم الإخوة الكبار –قبيلتي "الموهوك والسينيكا"– بمناقشة تلك القضية ، ثم تُبلغ نتيجة المناقشة للإخوة الصغار–قبيلتي "الكايوجاوالأونيدا"–، فإذا ما اختلف الطرفان (الأخوة الكبار مع الإخوة الصغار) يأتي دور "قبيلة الأونونداجا" في التوسط بينهم لإعادة طرح الموضوع للمناقشة حتى يتم التوصل لقرار. وفي كل الأحوال كان يجب أن تُصدّق "قبيلة الأونونداجا" على قرار الأطراف الأخرى أو تؤجله لمزيد من المناقشة[٤١].

ويلاحظ أنه لم يكن يجوز إغلاق المناقشة إن كان هناك اعتراض من شخص واحد في أي من المجالس بل وجب استمرارها. وفي حالة اختلاف الرأي بين المجلسين يُطرح الموضوع للمناقشة بين المجلسين مجتمعين حتى يتم التوصل لقرار مشترك بينهما. فإذا كان قرار المجلسين بقبول الموضوع المطروح يرسل القرار إلى زعيم كلا من المجلسين لاعتماد الموافقة أو رفضها. وفي حالة عدم اتفاق المجلسين على قرار موحد يقوم حراس النار بمناقشة الموضوع والتصويت لإنهاء الخلاف والتوصل إلى قرار نهائي[٤٢].

إلى جانب المجالس السابق ذكرها كانت هنالك مجموعة تُعرف باسم "أشجار الصنوبر المنعزلة "Solitary Pine Trees"، وهم مجموعة من الرجال المعروفين بشجاعتهم فى الحروب، وكانت هذه المجموعة تمثل "أمناء للمظالم" في المجلس، حيث يقوموا بنقل شكاوى ورغبات مجتمعاتهم، فكان يحق لهم مناقشة تلك الشكاوى مع المجلس والمشاركة بالرأي، ولكن لم يكن لهم حق التصويت[٤٣].

ولقد أثار النظام السياسي الناجح للإيروكوا اهتمام القبائل الأخرى التي اشتبكت معهم في حروب كثيرة مع الحلف، وطبقاً للقوانين الإيروكوية فإنه في حالة النزاع مع قبيلة أجنبية خارج الحلف يقوم قائد الحرب لديهم بإنذار القبيلة المعادية ثلاث مرات طالباً منهم قبول السلام؛ فإذا رفضت القبيلة حينها يعلن المجلس الكبير

الحرب. وفي حالة انتصار الحلف في الحرب يقوم بغزو أرض القبيلة المهزومة مع السماح لها بالاحتفاظ بحكومتها إذا أصبحت مؤيدة للسلام"(٤٤).

على أن حلف الإيروكوا بدأ في الانهيار منذ أواخر القرن السابع عشر؛ وذلك عندما اتفقت قبائل "الموهوك والأنونداجا والسينيكا" منذ عام ١٦٩٠م على مساعدة الانجليز ضد الفرنسيين، في الوقت الذي اتخذت فيه قبيلتا "الأونيدا والكايوجا" موقفاً محايداً. وهو ما أوجد انقسام داخل الحلف(٤٥). هذا الانقسام الذي ازداد بانضمام قبيلة الموهوك إلى صف بريطانيا أثناء "حرب الاستقلال الأمريكية" (١٧٧٥-١٧٨٣)م، لعلمهم أن الثوار الأمريكيين يرغبون في الأراضي الهندية، وهو ما دفع زعيمهم "جوزيف برانت" "Joseph Brant" لعقد حلف "انجليزي – هندي" بلندن عام ١٧٧٦م. إلا أن هذا التحالف لم يأت بثماره، إذ انهزم الانجليز ووقّعوا معاهدة باريس عام ١٧٨٣م؛ فأعلن هنود الحلف أنهم لن يسمحوا بأي تقدم للأمريكيين نحو الغرب(٤٦). إلا أنهم لم يستطيعوا فعل شيئ، فبجانب الخسائر العسكرية والسياسية، تفشّى مرض الجدري وانتشرت المجاعات، كل ذلك أودى بنصف أفراد الحلف تقريباً، وازدادت الأمور سوءاً مع خسران معظم أراضيها، وذلك في أعقاب خطة عام ١٨١٦م لإزاحة كل قبائل نيويورك إلى الغرب، وما أعقب ذلك من قيام الكونجرس الامريكى عام ١٨٢٣م بناءً على هذا القرار بشراء أراضي من "قبائل مينوميني" "Menominee" بولاية "ويسكونسن" وذلك بغرض تخصيصها لقبائل نيويورك المهجرة، وعليه قام العديد من الهنود هنالك ببيع أراضيها إلى الشركات الخاصة لشراء الأراضي(٤٧).

وهكذا انهار"حلف الإيروكوا "للأسباب السابق ذكرها، إلا أن قبائل السينيكا استطاعت الحفاظ على نفسها، لاسيما وهي أكبر قبائل شعوب الإيروكوا عدداً وقوة، وذلك باتخاذها موقفاً صارماً من بيع المزيد من أراضيهم وكذلك من قانون الإزاحة، وكان أهم مظاهر ذلك هو اعتماد أول دستور مكتوب لها في عام ١٨٣٣م، هذا

الدستور الذي منح زعيم القبيلة سلطات تشريعية وتنفيذية واسعة للعمل من أجل الصالح العام، وأقر عزل أي زعيم يوافق على قانون الإزاحة(٤٨). بل وأرسلت مذكرة للرئيس الأمريكي "جاكسون" أكدت فيها رفضها التام عن أي تنازل لمزيد من أراضيها.

في أعقاب إعلان الدستور مرت قبائل السينيكا بالعديد من الأزمات؛ بدأت في عام ١٨٣٨م باستياء عام من الشعب لفقده جزء كبير من أراضيه، طبقاً لمعاهدة مع الحكومة الفيدرالية(٤٩). ثم ازدادت تلك الضغائن عام ١٨٤٥م بسبب التدخل غير القانوني من قِبل حكومة ولاية نيويورك في إدارة شئون السينيكا؛ وذلك بإجبارها للحكومة القبلية على تعيين رئيسا للمجلس القبلي وكاتب وأمين خزانة عن طريق الانتخاب، بالإضافة إلى توزيع أراضي القبيلة على كل أفرادها(٥٠)، فبالنظر إلى مبدأ الملكية الجماعية كرُكن أساسي في الحياة القبلية كانت تلك التغييرات القسرية خطوة لتحقيق هدف الحكومة الأمريكية في دمج الهنود الحمر داخل التيار العام للمجتمع الأمريكي.

أقدم زعماء بعض قبائل السينيكا مثل قبيلة "كاتاروجاس" "Cattaraugus" وقبيلة "أليجاني" "Allegany" منذ عام ١٨٤٨م على إقتطاع أجزاء من المعونات التي تصرفها الحكومة الفيدرالية لشعب السينيكا، وهو ما أوجد حالة من عدم الرضا بين ذلك الشعب الذي طالب أن يتم توزيع المؤن مباشرة إلى رب كل أسرة. لكن لم يجد الشعب من زعمائه آذان صاغية، فما كان منه إلا أن ثار على زعمائه، ونتيجة لتلك الثورة اجتمعت قبائل السينيكا في ديسمبر من العام ذاته لمناقشة سياسات الحكومة القبلية تجاه قضيتي "بيع الأراضي والإزاحة". ثم ألغت النظام التقليدي للحكومة، وقامت بتأسيس "جمهورية السينيكا" "Seneca Republic" والتي نَصّ دستورها المكتوب على عدة مواد أهمها ما يلي:

١- تأسيس مجلس قبلي يتم انتخاب أعضائه الثماني عشر سنوياً؛ ممثلاً السلطة التشريعية.

٢- للجمهورية الناشئة رئيس وكاتب وأمين صندوق؛ وهم يمثلون السلطة التنفيذية.
٣- الفصل بين الدين والسلطة.
٤- منح حق التصويت للهنود الذكور المُقيمين داخل مستوطنات السينكا، حتى وإن كانوا تابعين لقبائل أخري(٥١).

بالنظر إلى تلك البنود يلاحظ أن هناك تعارضا بينها وبين الملامح المميزة لثقافة "السينيكا" التي لم تعرف الفصل بين الدين والسياسة من ناحية، والتي اعتادت أيضاً أن تعطي المرأة دوراً مهماً في الحياة القبلية من ناحية أخرى؛ حيث أن الدستور الجديد أعطى حق التصويت للرجال وسلبه من النساء. ويمكن القول إنه على الرغم من أن تلك التعديلات أدت إلى طمس لبعض ملامح الحياة التقليدية لقبيلة السينيكا، فقد كانت خطوة لازمة لمسايرة ظروف الحياة الجديدة. وعلى الرغم من ذلك فقد احتفظت بعض القبائل داخل حلف السينيكا بنظام الحكومة القبلية التقليدية حيث يحكمها زعماء يتم اختيارهم من قبل كبار نساء القبيلة، مثل قبيلة "تونواندا"(٥٢).

وفي عام ١٨٤٩م اعترف مفوّض الشئون الهندية – وهو ما يعني اعتراف الحكومة الفيدرالية– بشكل رسمي بحكومة شعب السينيكا الجديدة، إلا أن المشكلة الرئيسية التي واجهت تلك الحكومة تكمن فى الانقسام الداخلي والخلاف حول أسلوب إدارة شئون القبائل، وذلك بين "حزب الحكومة الجديدة" "New Government party" والذي كان مؤيداً للدستور الجديد والنظام الانتخابي، وبين "حزب الزعماء القدامى" "Old Chiefs' party" الرافضين للدستور. وعلى الرغم من أن حزب الزعماء القدامى استطاع الفوز بالانتخابات والحكم في أعوام ١٨٥١م و١٨٥٤م و١٨٦٤م، فإنهم فشلوا في إلغاء النظام الحديث للحكومة وأعادوا العمل بالنظام التقليدي. فاقترحت الحكومة الفيدرالية تقسيم المستوطنات بين الفريقين المتخاصمين، لكن الفريقين أدركا أن غرض الحكومة هو زيادة الشقاق بينهما، وكان غرض الحكومة الفيدرالية من تدخلها زيادة الشقاق بينهما لإضعاف الحكومة القبلية وبالتالي دمجها في

الحكومة الأمريكية، فدخل الفريقان في هدنة، اتجهت خلالها جهود الحكومة القبلية إلى تحسين نظام الحكم؛ فأصدرت أول قانون مدني مكتوب عام ١٨٥٤م، والذي تم تعديله عام ١٨٥٥م، وعليه أصبح عدد أعضاء المجلس القبلي اثنى عشر عضواً بدلاً من ثمانية عشر عضواً(٥٣).

وفي عام ١٨٥١م اشتكى مجلس السينيكا من أن مشروع بناء السكة الحديد في مدينة نيويورك قد جلب عليهم أعداداً هائلة من العمال أصحاب البشرة البيضاء من المستويات الوضيعة – من وجهة نظر السينيكا-. وبحلول ستينيات القرن التاسع عشر طالب عمال السكة الحديد بتحويل إقامتهم من إيجار مؤقت إلى تمليك دائم. وعلى الرغم من أن حكومة السينيكا استطاعت أن تقف في وجه هذا الاقتراح، فإن الكونجرس أجاز عام ١٨٧٥م إنشاء ست قرى بمساحة (٥٤٦٥ فدانا) وهو ما يعادل ثلث "مستوطنة أليجاني"، ثم عاد الكونجرس وأقر عام ١٨٩٠م عقد إيجار لتلك القرى لتصبح تسعة وتسعين عاماً بدلاً من اثنى عشر عاماً، على أن تكون تلك القري في النطاق القانوني لولاية نيويورك(٥٤). وظل الوضع في قبائل السينيكا هكذا حتى عام ١٩٣٤م عندما صدر قانون إعادة تنظيم الهنود والذي أشار إلى ضرورة تأسيس حكومة قبلية طبقاً للنظم الحديثة(٥٥)، مع وجوب كتابة دستور جديد خاص بكل قبيلة(٥٦)، فأصبحت بذلك حكومات تلك القبائل حكومات قبلية ذات طابع دستوري.

☒ الحكومة القبلية لشعب الموسكوجي"Muscogee":

سكنت قبائل الموسكوجي– والمعروفة أيضاً بقبائل الكريكس"Creeks"– في منطقة أنهار تشاتاهوتشي "Chattahoochee" و"كوزا" "Coosa" و"تالابوزا" "Tallapoosa" والتي أصبحت لاحقاً ولايات "جورجيا وألاباما"(٥٧)، وقد سار هنود الموسكوجي بنظام الحكومات البسيطة، والتي قسمت القبائل إلى مجموعتين: المجموعة الأولى ذات اللون الأبيض وهي المسئولة عن الشئون المدنية، أمّا المجموعة الثانية ذات اللون الأحمر وهي المسئولة عن شئون الحرب(٥٨). وظل

الوضع هكذا حتى بعد قدوم الأوروبيين. ومع أواخر القرن السابع عشر بدأت تظهر الحكومة القبلية المتطورة للموسكوجي[٥٩]، إلا أنه لم يتم استخدام مصطلح "كونفيدرالية الموسكوجي" إلا في أواخر القرن الثامن عشر، إذ أشار المؤرخون إلى أنها تتكون من جزئين؛ الأول قبائل الكريكس السفلى"Lower Creeks" والتي كانت كانت تسكن منطقة نهر تشاتاهوتشي، وقبائل الكريكس العليا "Upper Creeks" والقاطنة منطقة نهري كوزا وتالابوزا[٦٠]، وكانت تلك القبائل تقليدية بشكل كبير[٦١].

ومن المجموعتين السابقتين خرجت كل من الهيئة الحاكمة والمجلس الكبير لشعب الموسكوجي. فأما الهيئة الحاكمة فتكونت من مؤسستين: الأولى تتكوّن من زعيمين؛ زعيم مدني مسئول عن مقابلة السفراء والتفاوض على المعاهدات، وزعيم عسكري مسئول عن تدبير شئون الحرب وقيادة الجيش. أمّا المؤسسة الثانية فتختصّ بإدارة الشئون العامة وتتكوّن من ثلاثة مستويات من المستشارين: مستشار أول للحرب لمساعدة الزعيم العسكري في ترتيب شئون الجيش وإعداد المقاتلين والمحافظة على الأمن العام. والمجموعة الاستشارية الثانية والمعروفة بالرجال المُعاونين وهم مسئولون عن إنشاء المساكن الجديدة وتنظيم العمل. أما المجموعة الأخيرة من المستشارين فكانوا يُعرفوا باسم "الرجال المحبوبون" "The Beloved Old Men" والذين وصلوا لتلك المكانة بسبب حكمتهم وإخلاصهم في تقديم النصيحة للآخرين[٦٢]. أما "المجلس العظيم" "The Great Council" والذي يتكون من كل الزعماء الأعضاء، فقد كان يجتمع كل صيف لمناقشة القضايا التي تتعلّق بالاتحاد مثل عقد المعاهدات والحروب وانضمام أعضاء جدد لهم، وكانت قرارات المجلس تخرج الإجماع[٦٣].

لقد كانت القرية القبلية هي الوحدة الأساسية للكونفيدرالية، وقد وصل عدد القرى التي تكون منها شعب الموسكوجي إلى ثماني وأربعين قرية كبرى؛ وهم عبارة عن خمس وأربعين قرية لهنود الموسكوجي بالإضافة إلى ثلاث مدن للرقيق المحررين، إلا أنه ومع نهاية القرن الثامن عشر شملت كونفيدرالية الموسكوجي ثلاثاً وسبعين قرية

تنوعت في الحجم(٦٤). وكانت كل بيوت القرية تُبنى حول ميدان مربع الشكل يُخصص للاجتماعات والاحتفالات، مثل احتفال الحصاد الذي يُعقد في أواخر يوليو أو أغسطس(٦٥). وكان هنود الكريكس يقدسون بشكل خاص القرى التي أنشئت منذ زمن بعيد وقد أطلقوا عليها اسم "القرى الأم" "mother towns"(٦٦)، وكانت كل قرية تحتوى على عدد من العشائر، ويرأس كل عشيرة أكبر سكانها سنّاً، والذي كان بمثابة المرشد لها؛ حيث يقوم بتوجيههم لفعل الصواب ويعاقب المخطئين(٦٧). وفي المنطقة المقابلة للقري تقع الأراضي الخاصة بالصيد والزراعة(٦٨).

واتسمت العلاقة بين الحكومة الفيدرالية وشعب الموسكوجي بالصراع فيما يتعلق بقضية الأراضي الهندية، وهو ما شجع السكان البيض في ولاية جورجيا أن يدّعوا ملكية مساحة يقطنها حوالي خمسون من شعب موسكوجي، فما كان من زعيمهم "ألكسندر ماكجيليفراي" "Alexander Mcgillivray" إلا أن طلب من الهنود حمل السلاح(٦٩). بل إن المجلس العظيم للموسكوجي أصدر في (١٨١٨-١٨١٩)م قانوناً يمنع أي فرد من شعبه من بيع أراضي القبيلة، وحددت عقوبة الموت لمن يخالف ذلك. فقامت الحكومة الفيدرالية باستقطاب أحد متحدثي الموسكوجي واسمه "وليام ماكنتوش" "William McIntosh" وبعض من أتباعه للتوقيع على "معاهدة إنديان سبرينجز""Treaty of Indian Springs" عام ١٨٢٥م والتي قضت بتنازل شعب الموسكوجي عن جميع أراضيهم الواقعة في نطاق ولاية جورجيا وثلثي أراضيهم في ألاباما، مقابل أراضي جديدة في أوكلاهوما(٧٠).

عندما علم المجلس العظيم بذلك أصدر حكماً فورياً بإعدام ماكنتوش، وبالفعل تم حرق منزله وقتله رمياً بالرصاص. فما كان من الرئيس الأمريكي "جون آدامز" "John Adams"(١٨٢٥-١٨٢٩)م إلا أن ألغى المعاهدة وبدأ مفاوضات جديدة انتهت بتنازل هنود الموسكوجي عن أراضي جورجيا ثم ترحيلهم إلى الغرب بالقوة. وقد مات إثر عملية الإزاحة تلك ما يقارب من ربع شعب الموسكوجي(٧١).

وعلى الرغم من أنه عام ١٨١٨م تم تجميع كل القوانين الصادرة عن المجلس القبلي وتنسيقها في وثيقة واحدة مكتوبة[٧٢]، فإن أول دستور للموسكوجي تم اعتماده كان في أكتوبر ١٨٦٧م، وعلى أساسه تم تشكيل "الحكومة الجديدة لشعب الموسكوجي" على غرار الحكومة الأمريكية؛ فأُختيرت "مدينة أوكمولجي" "Okmulgee" عام ١٨٧٨م عاصمة للأمة الجديدة، بالإضافة إلى تأسيس مبنى جديد للمجلس القومي للأمة ممثلاً للسلطة التشريعية، وقد تكون هذا المجلس من مجلسين صغيرين؛ المجلس الأول والمعروف بـ "مجلس الملوك" "House of Kings"- على غرار مجلس الشيوخ الأمريكي-، وكانت يُمثّل كل قبيلة نائب واحد، أما المجلس الثاني فقد أُطلق عليه "مجلس المحاربين" "House of Warriors"،- على غرار مجلس النواب الأمريكي-. وفي هذا المجلس كان هناك نائب واحد على الأقل لكل قبيلة بالإضافة إلى نائب آخر لكل مائتى مواطن من المدينة، واستمرت تلك الفترة الدستورية حتى نهاية القرن التاسع عشر[٧٣].

أما السلطة التنفيذية فتكونت من رئيس ونائب له؛ يتم انتخابهما عن طريق المصوتين الذكور ممن تزيد أعمارهم على ثمانية عشر عاماً، بالإضافة إلى أمين للخزانة ومترجم. كما أعطى الدستور الحق لرئيس السلطة التنفيذية في تعيين سكرتير خاص له يكون غالبا من أعضاء القبيلة المتحدثين الجيدين للغة الانجليزية. أما عن موظفي الدولة فكانوا يعملون لمدة أربع سنوات، بينما كانت سنتان لموظفي المقاطعات. أما فيما يتعلق بالسلطة القضائية فكانت عبارة عن "محكمة قومية عليا" تتكون من خمسة قضاة يختارهم المجلس القومي، بالإضافة إلى ستة قضاة في منصب محامي عام يتم تعيينهم عن طريق رئيس السلطة التنفيذية، فضلا عن هيئة مسئولة عن تنفيذ القانون والتي تشكلت من رئيس وأربعة مجندين تنتخبهم كل مقاطعة، وتتولى تلك المحكمة كل القضايا التي تتعلق بالنزاع حول المبالغ المالية والتي تزيد على مائة دولار. أما بالنسبة للنزاعات على مبالغ أقل من ذلك بالإضافة إلى الجنايات

الأخرى، فكانت من اختصاص المحاكم الثانوية التي تخص كل مقاطعة. ومن الملاحظ تنوّع العقوبات التي تصدرها المحاكم القبلية من عقوبة الإعدام للقتل، وخمسين جلدة لجريمة الاغتصاب للمرة الأولى والإعدام للمرة الثانية ناهيك عن تعويض الضحية، أما عن جريمة السرقة فكانت المحكمة تفرض خمسين جلدة لمن يسرق للمرة الأولى، ومائة جلدة للسرقة الثانية والإعدام للمرة الثالثة. أما عن بيع وشرب الخمور فكان محرم قانوناً. أما إذا كانت الجرائم المرتكبة لها علاقة بمواطنين أمريكيين أو تخص كسر قانون فيدرالي فيتم الحكم فيه بالمحاكم الفيدرالية وليس القبلية(٧٤).

وكان النظام التقليدي للتصويت يعتمد على الشفافية، وذلك بأن يلتف مؤيدو كل مرشح حول مرشحهم أثناء اجتماع المجلس، لكن في أعقاب دستور عام ١٨٦٧م أصبح التصويت يتم بـ"الاقتراع السرّي"؛ والذي قد أحدث خلافات شديدة بين التقليديين والتقدميين بخصوص نظام الاقتراع عامي١٨٧١م و١٨٨١م، حتى تم توقيع اتفاقية بين الطرفين للالتزام بالدستور عام ١٨٨٣م(٧٥). وقد يكون سبب تفضيل الشعب الموسكوجي للنظام التقليدي عن الحديث؛ لما في النظام التقليدي من حفاظ على المبادئ والقيم، أما النظام الحديث ففيه ما فيه من المداهنات والنفاق السياسي.

أخذت الحكومة الفيدرالية على عاتقها دمج الهنود في التيار العام الأمريكي وذلك بتدمير فكرة الملكية الجماعية(٧٦)، فأصدر الكونجرس عام ١٨٨٧م قانون التخصيص، وعلى الرغم من معارضة هنود الموسكوجي للقانون بقيادة "تشيتو هارجو" "Chitto Harjo"، أصبح شعب الموسكوجي كغيرهم فقيراً جداً بسبب هذا القانون وهذا لأنه لم يوزع الأراضي بالعدل؛ فلم يسمح القانون للهنود الأنقياء "Full-Blood Indians" ببيع الأراضي التي تم تخصيصها لهم إلا بعد خمس وعشرين سنة، وهذا ما لم يحدث مع "الهنود المختلطين" "Mixed-Blood Indians" والذين سمح لهم القانون ببيع أراضيهم فوراً(٧٧). ونتيجة لهذا القانون عقدت قبائل "الإقليم

الهندي" "Indian Territory"- وهي القبائل القاطنة غرب نهر الميسيسبي بعد ترحيلها إثر قانون الإزاحة- اجتماعاتها في "مدينة أوكمولجي" وتبنّت دستور الموسكوجي نفسه ليحكمها. وقد شجعت الولايات المتحدة تلك الخطوة، وكان من المفترض أن يتم توحيد الهنود جميعا تحت مظلة دولة واحدة يحكمها دستور الموسكوجي ويرأسها حاكم واحد ومجلس نواب ومجلس شيوخ، ولكن لم يُنفذ ذلك الاقتراح. وعلى الرغم من ذلك استمر الهنود في الاجتماع في مجلس موحّد للإقليم الهندي لمدة عشر سنوات(٧٨).

في ٢٨ يونيه ١٨٩٨م أصدر الكونجرس قانون كيرتيس"Curtis Act" والذي شرّع بتقسيم أراضي الهنود إلى حصص حتى ولو بالقوة، وقام بحل المحاكم القبلية، ووضع أموال القبائل تحت تصرف وزير الداخلية، واشتراط الحصول على موافقة الرئيس الأمريكي على كل القوانين القبلية(٧٩). وبناءً عليه أصدر مجلس شعب الموسكوجي قراراً بتخصيص مبلغ عشرين ألف دولار لتوكيل محامين للطعن في شرعية قانون كيرتيس، فقام الرئيس الأمريكي "وليام ماكنلي" "William McKinley" باستخدام حقه طبقاً للقانون المطعون عليه بأن ألغى قرار المجلس القبلي بتخصيص مبلغ لتوكيل محامين. وفي النهاية وافقت حكومة الموسكوجي على توزيع أراضيها خوفاً منها على فناء النظام القبلي(٨٠).

على أية حال؛ استمرت الحكومة الفيدرالية بمساعدة قوية من مكتب الشئون الهندية(٨١) في تدمير سلطة الحكومة القبلية، وعليه أصبح هنود الموسكوجي غير قادرين على انتخاب رئيساً لهم، فأصبح عليهم القبول بمن يختاره مكتب الشئون الهندية. بل ومنعهم هذا المكتب من ترشيح أعضاء جدد للمقاعد التي تخلى في المجلس القبلي، ومع ذلك رفض هنود الموسكوجي التسليم بنهاية حكومتهم القبلية؛ فقامت كل مدينة بانتخاب نوّاب لحضور المجلس القبلي، على الرغم من كونه غير قانوني بالنسبة للحكومة الفيدرالية التي كانت تتعامل فقط مع الرئيس الذي تقوم بتعيينه

دون الرجوع للقبيلة. واستمر هذا المجلس القبلي فى الاجتماع بالفعل في إدارة شئون القبيلة[٨٢] حتى عام ١٩٠٧م حيث تم إعلان أوكلاهوما كولاية تابعة للدولة وبالتالي انتهت أمة الموسكوجي الأصلية وبدأت الأجيال الجديدة في إهمال التقاليد القديمة لأجدادهم بما فيها اجتماعات مجلس الملوك ومجلس المحاربين[٨٣].

وفي عام ١٩٢٨م أصدر الكونجرس "تقرير ميريام" "Meriam Report"[٨٤] "Report"[٨٤] والذي انتقد سياسة الحكومة الفيدرالية تجاه الهنود الحمر، كما أكّد ضرورة أن تتفهّم الحكومة خصوصية وتميّز كل قبيلة عن الأخرى وألا يتم التعامل مع الهنود على أنهم جميعاً قبيلة واحدة. وأشار التقرير أيضاً إلى ضرورة إعطاء الهنود مساحة لممارسة حياتهم التقليدية[٨٥]، وظل الوضع هكذا حتى صدر "قانون إعادة تنظيم الهنود" عام ١٩٣٤م والذي طالبهم بكتابة دساتير جديدة وخصصت لهم أموال لشراء أراضي جديدة بدلا من تلك التي فقدوها بسبب قانون التخصيص. ورفض شعب الموسكوجي فكرة تبني دستور جديد واستمروا بالعمل بدستورهم القديم، ولكنهم طلبوا من مفوّض الشئون الهندية "جون كولير" "John Collier"، أن يسمح لهم باختيار رئيس الحكومة القبلية ونائبه ووافق بالفعل على ذلك. وبالفعل قام ممثلو الـ (٤٢) مدينة قبلية لهنود الموسكوجي عام ١٩٣٤م بانتخاب أول رئيس لهم بعد انقطاع لأكثر من واحد وثلاثين سنة[٨٦].

☒ حكومة "شعب السيو" "Sioux ":

يتكون "شعب السو" من ثلاث قبائل رئيسية هي: قبيلة "داكوتا" "Dakota"، وقبائل "ناكوتا" "Nakota"، وقبائل "لاكوتا" "Lakota". وكانت كل قبيلة منها تتكون من عدة عشائر، وكل عشيرة تتكون من حوالي "ثلاثين أسرة"، ويرأس العشيرة بأكملها قائد يتصف بالشجاعة والكرم والحكمة[٨٧]. مع ملاحظة أن هذا الشعب لم يكن مستقراً في مستوطنات ثابتة مثل شعوب "الإيروكوا والموسكوجي"، بل كان شعباً رحالة لطبيعة اشتغاله بصيد "حيوان البيزون"–الثور الوحشي الأمريكي– [٨٨].

لقد انقسم "شعب السيو" إلى فريقين: الأول ذو طبيعة عسكرية ويسمى بالشرطة ويكون مسئولاً عن حماية تحركات أفراد القبيلة أثناء موسم الصيد، والفريق الآخر ذو طبيعة مدنية وكان يقوم على حكمة كبار العائلات والزعماء السابقين والمحاربين القدامى، ويمثل "مجلس القبيلة" وهو ما يمنحه أهمية كبيرة. كان المجلس القبلي يعمل بسياسة الإجماع فقط، حيث لا يوجد فيه مجالاً للقرارات الفردية. وكانت سلطات المجلس واسعة؛ إذ كان مسئولاً عن تحديد موعد ومكان الصيد، والمواقع الجديدة لانتقال القبيلة. كما كان مسئولاً عن تعيين المسئولين الإداريين والتنفيذيين في القبيلة، وإعلان الحرب أو عقد اتفاقيات السلام، وكان المجلس القبلي يُعين أيضاً اثنان أو أربعة آخرين من كبار القبيلة ليتولّوا مسئولية التنظيم لاحتفالات القبيلة الدينية التي يقومون فيها بتدخين الغليون (البايب) المقدس، بالإضافة إلى مهمة تحديد المواقع الجديدة لمعسكرات الصيد وحراسة القبيلة ضد أي هجوم. كما كان المجلس يقوم بتعيين "الطبيب" الذي كان من الشخصيات المهمة عند تلك الشعوب؛ حيث كان يحظى بمكانة مرموقة جداً في القبيلة حتى أن المجلس كان يستشيره في القرارات الخطيرة(٨٩).

كرهت الحكومة الأمريكية تجمعات "هنود السيو" بجميع أشكالها لأنها تمثل قوة مضادة، فقامت بمنعها خاصة التجمعات الدينية المعروفة باسم "رقصة الشبح". إلا أن الهنود أصروا على استمرار شعائرهم فأقاموا تجمعاً كبيراً دعوا فيه الزعيم المعروف بـ "الثور الجالس" "The Setting Bull" من مستوطنة أخرى ليشاركهم الاحتفال. ولما طالبت القوات الأمريكية بمنع ممارسة أية طقوس حدثت مشاحنات نتج عنها ذبح الثور الجالس مع سبعة من محاربيه، وتصاعدت الأحداث التي راح ضحيتها ما يزيد على مائة وخمسين هنديا فيما عرف باسم مذبحة الركبة المجروحة عام ١٨٩٠م(٩٠).

أما السلطة التنفيذية فكان المجلس القبلي يُكلف بها من سبعة إلى عشرة من كبار العشائر والمحاربين، وقد أُطلق عليها "اللجنة التنفيذية" والتي كانت تتابع تنفيذ

القرارات التي يتخذها المجلس. كما كان من أهم مهام هذه اللجنة التفاوض مع الأمم الهندية الأخرى بالإضافة إلى فضّ النزاعات داخل نفس القبيلة(٩١).

كانت الحكومة القبلية لـ"شعب السيو" تجتمع كل صيف لمناقشة المسائل التي تخص القبائل مجتمعة. وكان المجلس القبلي (القومي) لهم يتشكل من المجلس المدني لكل قبيلة. ويقوم هذا المجلس بتعيين أربعة يكونوا بمثابة رؤساء لـ"شعب السيو"، وهو منصب ذو مكانة رفيعة حيث يقوم هؤلاء الأربعة بتحديد السياسة العامة للاتحاد، والتصديق أو الاعتراض على قرارات المجالس القبلية الفردية (المحلية الخاصة بكل قبيلة) للعام السابق، بالإضافة إلى الحكم في المنازعات والجرائم التي تمس وحدة وأمن "شعب السيو"(٩٢).

ولقد ظل وضع "هنود السو" هكذا حتى أصدر الكونجرس قانون إعادة تنظيم الهنود ١٩٣٤م. إلا أنهم لم يفلحوا في تدبير حياتهم، بل ازدادوا شقاءً عما كانوا عليه، فما كان من الحكومة الفيدرالية إلا تكليف مكتب الشئون الهندية بدور الوصاية عليهم، فقام المكتب باختيار من يشغل أهم الوظائف داخل مجلسهم، مع منحهم امتيازات وألقاب من أجل الموافقة على ما تريده منهم الحكومة الفيدرالية(٩٣).

☒ حكومة البويبلو "Pueblo":

عاش شعب البويبلو في الأراضي التي عُرِفت فيما بعد بولايات "أريزونا" و"نيوميكسيكو" و"كولورادو" و"يوتا"(٩٤) ولكن بحلول عام ١٥٤٠م انحصر ذلك الشعب في منطقة "نيوميكسيكو" بسبب الجفاف وندرة الطعام. أما عن كلمة بويبلو، فهي تعني قرية بالإسبانية وقد أطلق عليهم هذا الاسم المستعمرون الأسبان عندما وجدوهم يسكنون منازل قريبة جداً من بعضها البعض، مُكوّنة قرى متجاورة ذات شكل معماري واحد. وعلى الرغم من ذلك، كانت كل قبيلة من قبائل "شعب البويبلو" مستقلة بنظام اجتماعي ولغة مختلفة وقيادة سياسية خاصة بها(٩٥).

بلغ "شعب البويبلو" تقدماً كبيراً في الزراعة والصناعة والتنظيم الاجتماعي والدين والفنون[٩٦]. فبالنسبة للزراعة؛ فكان لكل قبيلة انتاجها الخاصّ من محاصيل الفلفل الحار والذرة والفول والقرع. كذلك شهدت الصناعات لديهم ازدهاراً لاسيما صناعة المشغولات اليدوية كالسلال والفخار وغيرهما. وبالنظر للتنظيم الاجتماعي لوحظ أن كل قبيلة من قبائل "شعب البويبلو" تكونت من عدة عشائر، وكانت كل عشيرة تقسم أفرادها إلى جمعيات متخصصة في الطب والصيد والرقص الديني والحرب، وإن كان من حقّ الفرد أن يُغيّر انتسابه لإحدى تلك الجمعيات، إلا أنه ليس من حقّه تغيير عشيرته؛ حيث إن ارتباطه بالعشيرة ارتباط دم وليس فقط مجرد عضوية في جماعة. أما عن زعيم العشيرة فقد كان أكبرهم سناً، وكان مسئولاً عن إدارة شئونها وتهذيب سلوك أبنائها[٩٧].

أما من ناحية الدين فقد كان شعب "البويبلو" يتميّز بالتدين الشديد، ولديه الكثير من الاحتفالات والطقوس الدينية التي استعاروا بعضها من الطقوس الدينية لشعوب الباوني "Pawnee"[٩٨]. وانفرد البويبلو عن غيرهم من القبائل الهندية بأنهم لم يفصلوا بين الدين والسياسة؛ حيث كان الدين مُكمّلاً للسياسة، بل كان الدين هو المحرك لكل الحياة بالنسبة لهم؛ فكانوا يشكرون الرب على منحهم الأرض والمحاصيل والصيد وكل شيء. وهذا جعل التركيز في مجتمعاتهم على الروح الجماعية أكثر من المصلحة الفردية، مما جعل مجتمعهم مترابطاً قوياً[٩٩]. وقد فَهِم هؤلاء الهنود طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة بصورة جعلت مجتمعاتهم تتقدم، إذ أنهم جعلوا الدين هو المقياس الذي لا يتغير حسب المصالح، كما جعل الدين شعب البويبلو شعباً مسالماً متقوقعاً حول نفسه، ولا يشارك إلا نادراً في حملات حربية بغرض الدفاع عن النفس[١٠٠]. كما لوحظ حفاظ شعب البويبلو سراً على ممارساتهم الثقافية التي اعتبرها الأمريكيون هرطقة، فكانوا ظاهرياً يبدون تقبل التقاليد الأوروبية ويمارسون طقوسهم الدينية سراً[١٠١].

واختلفت الحكومة القبلية لشعب البوبيلوعن غيرها من شعوب قبائل الهنود؛ إذ أنها "حكومة ثيوقراطية" أى أنها تُدار عن طريق رجال الدين، حيث يتم اختيار رئيس الحكومة القبلية عن طريق زعماء العشائر ويبقى في منصبه مدى الحياة. وكان الرئيس القبلي هو الزعيم الشرفي لكل مجتمعات البوبيلو؛ حيث كان ينصح ولا يحكم؛ فيقوم بالتصديق على القرارات التي اتخذتها القبائل بالأغلبية. وكانت القبيلة مسئولة عن توفير الطعام وخشب التدفئة لبيت الرئيس حتى يستطيع التفرغ لكل واجباته الروحانية. وقد تأتي الانتخابات بزعيم واحد للقبائل متى كانت الأصوات التي حصل عليها كبيرة مقارنة بمن يليه، أما إذا كانت الاصوات التي يحصل عليها مرشحين قريبة جداً، فيتم اعتماد الاثنين على أنهما زعيما القبيلة، فإن كل منهما يحكم لمدة نصف عام بالتبادل مع الآخر(١٠٢).

كان يساعد الزعيم في الحكم "فريق سياسي" مكون من نائب واثنان قادة للحرب، وكان هذا الفريق هو المسئول عن متابعة الاحتياجات العملية للقبيلة، تاركين الرئيس للشئون الروحانية. وكانوا يُشرفون على شئون الري والزراعة وتربية المواشي وإصلاح المباني، بالإضافة إلى تنظيم الدفاع عن القبيلة والتفاوض وحل النزاعات. كما كان هناك فريق آخر لمساعدة الرئيس في الشئون القضائية وتحديد سياسات القبيلة وسنّ القوانين وتحديث العادات والتقاليد (التي لم تعد مناسبة للمجتمع)، وفرض العقوبات على المتهمين بتهمة الخيانة أو ممارسة السحر أو الكشف عن أسرار القبيلة(١٠٣).

كانت الحياة السياسية لشعب البوبيلو متشابكة بشكل كبير مع التنظيم الاجتماعي والديني لهم، لذلك تصعب مناقشة الحياة السياسية لهم بشكل منفصل. كانت كل مدينة من مدن البوبيلو وحدة سياسية مستقلة ولكن أحيانا لأغراض احتفالية (شعائرية) كانت تُربط كل مدينة بالمدن الأخرى التابعة للقبيلة. وكان لكل مدينة هناك زعيم مدني والذي كان غالبا ما يتم انتخابه من قبل الزعماء الدينيين ليبقى في منصبه

مدى الحياة؛على الرغم من ذلك قد يتم تنحيته عن منصبه في حالة ثبوت عدم كفاءته. وكان الزعيم المدني مسئولاً عن إدارة الأمور التقليدية للبويبلو، ولكن في واقع الأمر كان الزعماء الدينيون هم المسئولون عن اتخاذ القرارات المهمة(١٠٤).

☒ **موقف الحكومة الأمريكية من الحكومات القبلية:**

منذ البداية أيقنت الحكومة الفيدرالية ضرورة أن تكون إدارة شئون الهنود إدارة موحدة تخص الإدارة المركزية وليس لحكومة الولايات تدخل فيها، بدأت بنوع من الصداقة معهم حتى لا يرتِم الهنود في أحضان الإنجليز، وسرعان ما تبع ذلك استخدام القوة الغاشمة والمتمثلة في الإبادات المختلفة سواء للشعوب والقبائل أو حتى لزعمائهم. بعدها اتبعت الحكومة الفيدرالية سياسة دمج الهنود داخل المجتمع الأمريكي عن طريق إيجاد بدائل لكل العناصر الجماعية لدى الهنود، وبشكل خاص الملكية الجماعية للأراضي والحكومات القبلية(١٠٥). ومن أجل ذلك أنشأت الحكومة الفيدرالية "مكتب الشئون الهندية"، وما تبعه من إنشاء المستوطنات، وإصدار الكونجرس للعديد من القوانين.

☒ **إنشاء مكتب الشئون الهندية:**

كانت من أهم وظائف مكتب الشئون الهندية كما ورد في بيانه التأسيسي هو رعاية الحقوق المتوارثة للحكومة القبلية المحلية وتعزيز قدرة القبيلة على حكم نفسها، والحفاظ على حقوق القبائل وسيادتها. لذلك أخذ المكتب يصرح بالمستقبل السعيد، ونبذ الشغب والعنف، والعمل على تحسين الصورة في أعين الرأي العام الأمريكي(١٠٦). غير أن الحكومة الفيدرالية استطاعت أن تُحكم قبضتها على هذا المكتب؛ فعلى الرغم من أنها جعلت رئاسة المكتب للأمريكيين في بادئ الأمر. تجدها اشترطت في موظفي المكتب أن يكونوا من الهنود الحمر المواليين لها(١٠٧). وعليه أصبح للمكتب سيطرة كاملة ومحكمة على كل مرافق حياة الشعوب الهندية، فأصبح من حق المكتب أن يحتجز الهنود داخل مستوطناتهم ويمنعهم من الاجتماعات داخل

المستوطنة. فلم تكن هناك قبيلة تتحكم في ميزانيتها إلا من خلال هذا المكتب، بل أنه لم يكن مسموحاً لأي هندي أن يقوم بأي تعاقد أو اقتراض أموال أو توريث ملكية دون تصريح من المكتب. والذي كان من حقه مصادرة أي مطبوعات غير مرغوب فيها.

وكان وكلاء المكتب يتحكمون فى كل القضايا المُتعلقة بالهنود باستثناء القضايا الكبرى؛ فإنه وقبل موافقة وزير الداخلية على تأسيس "محاكم الجرائم الهندية" عام ١٨٨٣م، كان الوكيل الهندي يقوم بنفسه بوظيفة القاضي داخل المستوطنة، وأحياناً كان الوكيل يفوض أحد الهنود – الموثوق بهم من وجهة نظره– للقيام بهذا الدور. ومما سبق يتضح أن مكتب الشئون الهندية بوكيله كانوا يعاملون الهنود كما يعامل الوصي الطفل الصغير. كما كان هذا المكتب مسئولاً عن تحديد ما إذا كان الهندي مؤهل "Competent" لأن يصبح مسئولاً بشكل كامل عن الأرض التي تم تخصيصها له (قاعدة حظر البيع لمدة خمس وعشرين سنة)؛ فأصبح الهنود بذلك تحت سلطة مكتب الشئون الهندية، وليس تحت سلطة القبيلة[١٠٨].

وفي حقيقة الأمر كان مكتب الشئون الهندية مسئولاً عن تنفيذ قرارات مصيرية في تاريخ الهنود الحمر؛ بدءاً من إزاحتهم فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر إلى حبسهم داخل المستوطنات المعزولة منذ منتصف القرن ذاته، وأخيراً إجبارهم على التخلي عن أراضيهم والدمج الإجباري في التيار العام الأمريكي والذي بدأ من أواخر القرن التاسع عشر وحتى ثلاثينيات القرن العشرين[١٠٩]. بل شجع مفوض الشئون الهندية العديد من الهنود لاسيما "هنود السو" على تأجير أراضيهم لتجار الماشية الأمريكيين وذلك نظراً للربح الكبير. بذلك أصبح "هنود السو" مُلاك للأراضي وتخلّوا عن حياتهم التقليدية القائمة على صيد الأبقار (الماشية) مما أدى في النهاية إلى إضعاف تنظيمات الهنود القبلية. فكان البديل الوحيد للسلطة القبلية هي سلطة المشرف على المستوطنة والذي استطاع بصلاحياته أن يستنزف قوة الهنود على تنظيم وإدارة حياتهم الخاصة[١١٠]. وهو ما دفع البعض أن يقول عن هذا المكتب أن

أولى واجباته هو إلحاق الأذى بشعبه؛ حيث قام بتدمير منظم لحياة الهنود وحكوماتهم وأنظمتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية والروحية، ونهب ثرواتهم وتجويعهم، وتفريق كلمتهم، وجعلهم يواجهون مصيرهم فرداً فرداً(١١١).

☒ **إنشاء المستوطنات:**

في أعقاب الإبادات التي قامت بها الحكومة الفيدرالية للهنود، بدأت الحكومة الفيدرالية في استخدام أسلوب آخر وهو عزل الهنود في مستوطنات خاصة بهم، ونظام المستوطنات هذا يعني وضع كل قبيلة أو مجموعة من قبائل الهنود الحمر فى منشأة منعزلة من أجل تعليمهم وتثقيفهم حتى يتم دمجهم في المجتمع الأمريكي(١١٢)، على أن تكون المستوطنة تحت إشراف أحد موظفي مكتب الشئون الهندية، والمعروف بـ "وكيل المفوّض الهندي"، وبصفته المشرف على المستوطنة كان في صراع دائم على السلطة مع أعضاء المجلس القبلي. ناهيك عمّا أحاط نظام المستوطنات من أساليب استحدثتها الحكومة الفيدرالية لإحكام قبضتها على الهنود مثل تعيين شُرطة خاصة بالمستوطنة بغرض متابعة تنفيذ قرارات المشرف داخل المستوطنة وحظر اجتماعات المجالس القديمة ومنع التجمهر، هذا بالإضافة إلى تهديد سكان المستوطنة بمنع المؤن التي تضمن لهم البقاء على قيد الحياة حتى ينصاعوا لأوامر المشرف(١١٣).

☒ **إلغاء المحاكم القبلية:**

كانت لكل قبيلة من القبائل الهندية "محكمة قبلية" خاصة بها، لتحكم بين أفراد القبيلة، بعقوبات قد يراها البعض أنها غير رادعة؛ إذ كانت تُعاقب سوء التصرف من قبل أي عضو بالتوبيخ والازدراء العلني أو الحرمان من المزايا القبلية أو دفع تعويض للطرف المتضرر، وبذلك يكون الحبس هو العقوبة القصوى التي لا تقع إلا في حالة ارتكاب جريمة خطيرة. أما عن الإجراءات والمعايير اللازمة لاختيار القضاة، فقد كانت تختلف من قبيلة إلى أخرى؛ فبعض القبائل تشترط أن يكون القاضي عضواً من

أعضاء القبيلة، بينما يشترط البعض الآخر أن يكون القاضي محام مُرخّص من الولاية. وكانت القبائل تختلف أيضاً في طريقة اختيار القاضي؛ ففي الوقت الذي كانت فيه بعض القبائل تختار القضاة عن طريق الانتخاب، وُجِد أن أغلب المستوطنات جعلت اختيار قضاتها من مسئولية مجلس القبيلة(١١٤). وبعد ذلك بدأت الحكومة الفيدرالية في إضعاف تلك المحاكم، فمتى فشلت القبائل في تعيين قاض لمحكمتها، كانت تفرض عليها وكيل مكتب الشئون الهندية أو من ينوب عنه ليكون بمثابة القاضي(١١٥). ولكسر حدة تلك المحاكم قامت الحكومة الفيدرالية فى أواخر القرن التاسع عشر بإلغاء المحاكم القبلية وإنشاء ما عُرف باسم محكمة الجرائم الهندية "Court of Indian Offenses" في أغلب المستوطنات. وكانت تلك المحاكم تمزج بين الحكم طبقاً للعادات القبلية والقوانين الغربية، وذلك لفضّ النزاعات في المجتمع القبلي بشكل يتماشى مع سياسة الحكومة الفيدرالية، هذا وإن كانت تلك المحاكم تُدار عن طريق القبيلة، إلا أن ذلك كان يتم تحت إشراف كامل من الحكومة الفيدرالية(١١٦).

☒ **إلغاء المعاهدات:**

في بادئ الأمر عقدت الحكومة الفيدرالية العديد من المعاهدات مع الهنود الحمر، وهذا دليل واضح على أن العلاقة بينهما كانت علاقة حكومة بحكومة أخرى(١١٧)، ولكن لم تستمر العلاقة بينهما كذلك؛ فقد صرح الرئيس جيمس مونرو (١٨١٧– ١٨٢٥)م في إحدى خطبه: "أن الولايات المتحدة أخطأت عندما عقدت مع قبائل الهنود معاهدات أوحت لهم أنهم شعوب مستقلة وهم في الحقيقة لا يملكون أية مقوّمات لادعاءاتهم"، بل أن الكونجرس منذ الثالث من مارس ١٨٧١م أقر عدم عقد أية معاهدات مع الهنود، وذلك بمقتضى مادة أضيفت لمشروع قانون الميزانية تشترط أنه "بدءاً من الآن لن تتعامل الولايات المتحدة مع الأمم الهندية كأمم مستقلة تدخل في معاهدات مع الحكومة الفيدرالية"(١١٨)، مع العلم أن الحكومة لم تقم بإلغاء المعاهدات القديمة(١١٩).

☒ **إصدار القوانين:**

تمكنت الحكومة الفيدرالية عن طريق الكونجرس من إصدار العديد من القوانين التي من شأنها تحطيم الحكومات القبلية للهنود الحمر، ثم دمج الهنود أنفسهم في الحياة الأمريكية بشكل كلي. فتحت شعار "تمدين وسعادة وراحة الهنود" اقترح مونرو إزاحة الهنود إلى غرب نهر الميسيسبي، على أن يتم تعليمهم فيها الحياة المتحضرة، وبناءً عليه تم تجهيز العديد من المقترحات والقوانين، لكن الكونجرس رفضها جميعاً(١٢٠). غير أن إدارة الرئيس جاكسون (١٨٢٩-١٨٣٧)م استطاعت عام ١٨٣٠م استصدار "قانون إزاحة الهنود" "Indian Removal Act"، والذي تمت الموافقة عليه بفارق صوت واحد، وقد سمح هذا القانون للحكومة الفيدرالية بطرد الهنود من شرق "نهر الميسيسيبي" إلى غربه، فيما عُرِف بـ"عمليات التهجير القسري"، وبدأ تجميعهم في محميات "Reservations"(١٢١). لذلك أقدم الأمريكيون على قتل الحيوانات ذات الفراء حتي يجبروا الهنود على الإزاحة(١٢٢).

وفي عام ١٨٨٧م أصدر الكونجرس قانون التخصيص العام "General Allotment Act" والمعروف بـ "قانون دوز" "Dawes Act". وقد أوصى هذا القانون بتقسيم أراضي مستوطنات الهنود بحيث يمنح لرب كل عائلة مساحة من الأراضي تتراوح ما بين(٢٠ - ٢٨٠) فدّانا حسب عدد أفراد كل أسرة(١٢٣)، على أن تكون هذه المساحة "حق انتفاع" لمدة خمس وعشرين سنة، بعدها تتحول إلى ملكية كاملة مقابل مبلغ زهيد(١٢٤). كما اشترط القانون على الأفراد عدم بيع الأرض لمدة خمس وعشرين عاماً(١٢٥)، ولكن سمح لهم بتأجيرها. وعليه أخذت الحكومة الفيدرالية تُجبر العائلات الهندية على الانتقال إلى المساحة الجديدة المخصصة لهم(١٢٦).

وبهذا القانون استطاعت الحكومة الفيدرالية اختلاس ثلثي أراضي الهنود(١٢٧)، هذا بخلاف الأراضي التي تم تقطيعها وتوزيعها على الأفراد لتصبح ملكية خاصة، فضاع بذلك جزء أصيل من هويتهم الهندية(١٢٨)، بتجاهل القانون لفكرة القبيلة والملكية

الجماعية تماماً[١٢٩]. وهو ما هيأ للهنود الاندماج في المجتمع الأمريكي بوصفهم مواطنين أمريكيين ليذوبوا في الثقافة الأمريكية حتى تكتمل الهيمنة الأمريكية على كل الولايات المتحدة أرضاً وسكاناً[١٣٠].

الجدير بالذكر أن هناك العديد من الهيئات تقدمت بطلبات إلى الكونجرس يؤكدون فيها تأييدهم ورغبتهم في منح الهنود حق المواطنة؛ ومن تلك الهيئات الاتحاد الكهنوتي لمدينة "بوكايروس""Bucyrus" وكنيسة نوروود"Norwood" في ولاية أوهايو[١٣١]، ومنها أيضاً المركز المدني للمرأة بسان دييجو بولاية كاليفورنيا. إذ أثارا الجميع إلى أن الهنود هم أمريكيون بمعنى الكلمة فقد ولدوا على أرض أمريكا وحاربوا معها في كل حرب خاضتها، بالإضافة إلى مساهماتهم بمبلغ مليوني دولار للصليب الأحمر أثناء الحرب العالمية الأولى[١٣٢]. وهو ما جعل الهنود يرون أن وضعهم منذ بداية التاريخ الأمريكي كان غريباً؛ فبعد أن كانوا أصحاب البلاد الأصليين أصبحوا أقلية مشردة[١٣٣]، وهو ما دفع بعض مجالس الهنود بالمطالبة بحق المواطنة مثل مجلس هنود أوجوياجو"Ogoyago" بولاية كنساس[١٣٤](ملحق رقم ٢). وكأن الهنود الحمر بدأوا يطالبون ثمن مشاركتهم في الحرب.

ولقد ظل الهنود حتى أوائل القرن العشرين دون منحهم حق المواطنة وبدون إعطائهم حق الاقتراع[١٣٥]، إلا أنه وفي الثاني من يونيو عام ١٩٢٤م أصدر الكونجرس "قانون المواطنة الهندية" "Indian Citizenship Act"، والذي منح حق المواطنة لكل الهنود، على الرغم من أن نسبة كبيرة من الهنود كانوا بالفعل مواطنين رسميين قبل هذا التاريخ[١٣٦]. وقد مثّل هذا القانون بداية عهد جديد من الإصلاح فيما يتعلّق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة للهنود، وفي أعقاب ذلك نشرت الحكومة عدة تقارير في عام ١٩٢٨م تؤكد ذلك[١٣٧]. وبالرغم من أن كثيراً من الهنود تمتعوا بالمواطنة فإن حق التصويت لم يكن مكفولاً لهم، وبذلك لم يندمج الهنود كلية في المجتمع الأمريكي[١٣٨]. هذا في الوقت الذي كانت الحكومة الفيدرالية تنظر

لحكومات الهنود الحمر على أنها حكومات أجنبية، والهنود القاطنين فيها "أجانب"(١٣٩).

على أن الحكومة الفيدرالية أخذت على عاتقها ايجاد سياسة ثابتة وموحدة "Standardization" تتعامل بها مع الهنود، ففكرت في كتابة دستور يكون بمثابة قالب موحد يتناسب مع جميع قبائل الهنود، وبذلك تنجح الحكومة في التعامل مع القبائل ككل، دون التعامل مع كل قبيلة على حده بعادتها وتقاليدها المختلفة(١٤٠)، ولذلك أعد وزير الداخلية نموذجا لدستور للقبائل به مواد تهدف إلى مساعدة القبائل فى تأسيس حكومات خاصة بها، ولما تم تمرير هذا النموذج على القبائل للتصويت عليه، وافقت مائة وواحد وثمانون قبيلة واعترضت سبع وسبعون قبيلة على القانون(١٤١). فعقد بعض المسئولين في الحكومة مؤتمرات عديدة للهنود لتوضيح القانون لممثلي القبائل والردّ على استفساراتهم(١٤٢).

اعترضت بعض القبائل على بند الحكم الذاتي في القانون، مثل مجلس "قبيلة سيلتز" "Siletz Tribal" الذي كتب بأنه سيقبل بالقانون شريطة توفير مدارس ذات مستوى متميز وأن تقوم الحكومة الفيدرالية بدفع كافة المصاريف اللازمة للمدرسين، مع تخصيص مبلغ (١٦,٢٥٠,٠٠ دولار) للقبيلة كتعويض عن أراضيهم التي خسروها قبل ذلك(١٤٣). وهو ما فعله أيضاً المجلس القبلي لـ"هنود الشوشون""Shoshone" الذي أبدى موافقته على القانون متى تم تحسين مستوى المناهج في المدارس، وتوفير فرص التعليم الجامعي لأعضاء القبيلة(١٤٤). كذلك فعلت قبيلة يافاباي الأباتشي"Yavapai Apache Indian" والتي اشترطت أن تشتري لها الحكومة أراضي جديدة أولاً حتى تتبع القبيلة نظام الحكم الذاتي بعد تملك الأرض واستقرارها بها(١٤٥).

وفي ١٨ يونيه ١٩٣٤م صدر قانون إعادة تنظيم الهنود "Indian Reorganization Act" والمعروف أيضاً بـ"قانون ويلر– هاوارد" "Wheeler-

"Howard Act–[١٤٦]، وقد قرر هذا القانون ولأول مرة حق الهنود بقبول أو رفض أى قانون يتعلّق بهم[١٤٧]. بل وحفظ للهنود حقوقهم فى الأرض؛ حيث ألغى نظام التخصيص، كما أجبر الحكومة الفيدرالية على منح ميزانية خاصة للقبائل بغرض شراء أراضي جديدة لتعويض ما تم سلبه من أراضيهم الأصلية[١٤٨]. وقد سمح القانون لكلّ قبيلة بكتابة دستور خاص بها بحيث يمنحها سلطات حكومية محددة. لذلك شجّع وزير الداخلية القبائل على كتابة دساتير تنصّ على تشكيل مجلس للقبيلة، يكون مسئولاً عن تعيين مستشار قانوني لها يقوم بالتعامل مع الحكومة الفيدرالية فيما يتعلق بالعقود والقروض وغيرهما. كما أوصى القانون بضرورة منح مجلس كل قبيلة سلطة فرض الضرائب وتأسيس محكمة قبلية وتحديد القوانين الجنائية وتأسيس الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والتي تعمل في خدمة القبيلة[١٤٩].

ولتشجيع القبائل على قبول القانون الجديد خصص الكونجرس برنامج اقتراض لمنح القبائل ملايين الدولارات لشراء أراضي جديدة للقبائل التي وافقت على كتابة دستور كما نصّ القانون. وكان هدف القانون مساعدة القبائل على إحياء حكوماتها القبلية وتزويدها بالمصادر اللازمة لإدارة القبيلة طبقاً للنظم الحديثة التي تستلزم خبرة في جمع الضرائب والاقتراض وكتابة العقود وإدارة المشروعات المُموّلة من قِبل الحكومة الفيدرالية[١٥٠]. كما حثّ القانون كل قبيلة توافق على القانون على كتابة دستور خاص بها لإدارة شئونها الداخلية[١٥١]، عن طريق تصويت الأغلبية للبالغين من كل قبيلة، وفي حالة رفض أي قبيلة تبني دستور مكتوب تُستثنى من شروط (أحكام) القانون[١٥٢].

وعند تطبيق هذا القانون لاقى معارضة شديدة من أغلب الهنود[١٥٣]. وكانت قبائل النافاهو"Navajo" من أشد القبائل رفضاً للقانون، فبمشاركة مباركة من نسائهم كان الرفض نتيجة التصويت على القانون[١٥٤]؛ لحرصهم على النظام القبلي. كما أنهم كانوا سيخسرون المناجم والبترول والأشجار الموجودة بكثرة في أراضيهم متى وافقوا

على القانون. ولما كان رفضهم للقانون ضربة موجعة للحكومة الفيدرالية نظراً لكونهم في المرتبة السادسة من حيث عدد الهنود الحمر(١٥٥). لذا أرسل إليهم مفوض الشئون الهندية "جون كولير" مؤكداً أن رفضهم هذا كان بسبب معلومات خاطئة تم إقناعهم بها. كمصادرة الحكومة لماشيتهم وأغنامهم متى وافقوا على القانون(١٥٦).

على أية حال نجح هذا القانون في إيجاد سياسة موحدة للحكومة الفيدرالية في تعاملها مع كل الهنود، ففي ظل السماح بوجود حكم ذاتي داخل مستوطناتهم(١٥٧)، استعادوا موروثهم الثقافي واستخدموا لغاتهم الأصلية بجانب اللغة الإنجليزية فى مدارسهم(١٥٨). حتى أصبح لهم مكانة معترف بها في المجتمع الأمريكي(١٥٩).

مما سبق يتضح أن الولايات المتحدة كانت تهدف للقضاء على الحكومات القبلية للهنود الحمر، لتقطيع أواصر الوحدة والأخوة بينهم، وفي سبيل ذلك استخدمت الحكومة الفيدرالية مؤسستين لتنفيذ هدفها؛ المؤسسة الأولى؛ مكتب الشئون الهندية بتجميل ما تراه الحكومة الفيدرالية، وتقبيح ما هو عكس ذلك. والمؤسسة الثانية هي الكونجرس الذي أصدر بعض القوانين لتدمر بها الحكم الذاتى تدميراً، وكان إصدار القوانين من أهم أنواع الإبادة والتى تم استخدامها ضد الهنود الحمر.

☒ التأثر الأمريكي بالهنود الحمر:

يقول عضو مجلس الشيوخ "دانيل إنوي" "Daniel Inouye": " لقد حارب الهنود جنباً إلى جنب مع القوات الأمريكية في حروب الثورة، وكان لهم دوراً كبيراً في مناقشات الكونجرس القاري. في الوقت الذي كان فيه دعم قبائلهم عاملاً أساسياً لنجاحنا، فلولا الطعام الذي قدمته تلك القبائل لقواتنا المسلحة لما استطاع "جورج واشنطن" ورجاله تحمل الشتاء القارس(١٦٠). ناهيك عن أنهم أول من اعترف بنا كدولة جديدة مستقلة، عندما أعلن أحد زعمائهم قائلاً: "إخوتي إن كل الست أمم تنتهز تلك الفرصة لتشكركم لإعلامنا على عزمكم على الاستقلال، ولذلك من هنا نعتبر الثلاثة

عشر ولاية هي دولة مستقلة". بل إن أصل دستورنا غير معروف جيداً، وقد يتفاجأ البعض إذا علمنا أن مبدأ الحكومة قد جاء إلينا من كونفدرالية الإيروكوا"[١٦١].

لقد ساهم الهنود الحمر بشكل أو بآخر في تأسيس الحضارة الأمريكية؛ حيث أن الهنود ساعدوا الأوربيين – ثم الأمريكيين فيما بعد– في التأقلم والتعايش مع البيئة الجديدة، فعن طريقهم عرفوا زراعة بعض المحاصيل والبقول مثل؛ الذرة والقطن، كما تعلموا منهم على طريقة قنص الحيوانات وكذلك الأعمال الخشبية، بل وأمدوهم بمعلومات جغرافية عن أراضي القارة[١٦٢]. هذا ويرى البعض أن الآباء المؤسسين قد تأثروا بأفكار الهنود الحمر حول الديموقراطية[١٦٣]. إذ أن تلك الأفكار قد حددت بشكل أو بآخر نظام الحكم للولايات المتحدة، وكانت أبرز مظاهر التأثير والتأثر هي اتحادهم ودستورهم ونظام الحكم.

فأما عن نشأة الاتحاد الأمريكي؛ فجدير بالذكر أن بنيامين فرانكلين(١٧٠٦–١٧٩٠) وقف كثيراً أمام كلمات زعيم حلف الإيروكوا "كاناساتيجو"[١٦٤]حول الاتحاد، وكانت له لقاءات عديدة مع حلف الإيروكوا أثناء عقد المعاهدات، بل وحضر العديد مراسمهم التقليدية[١٦٥]. لذا أقدم على إقناع المجتمعين عام ١٧٥١م حول قضية الوحدة، عندما قال: "من الغريب أن تتمكن ست قبائل من المتوحشين الجاهلين من تشكيل مثل هذا الاتحاد وتنفيذه بطريقة بقيت مستمرة عبر العصور، ويبدو أنه غير قابل للتفكك، لكن هذه الوحدة تعتبر غير عملية بالنسبة لعشرة أو لإثنتى عشرة مستعمرة بريطانية، بينما هي بالفعل ضرورية أكثر وذات فائدة أكبر لها"[١٦٦]. ومن هنا جاءت ضرورة الوحدة بين المستعمرات البريطانية من أجل تكوين الدولة الجديدة. وبعده ببضع سنوات قام بنيامين فرانكلين بتقديم مقترح آخر لاتحاد المستعمرات الجديدة متأثراً بالنظام الكونفيدرالي للإيروكوا. حيث كان لفرانكلين مواجهات عديدة مع الإيروكوا أثناء التفاوض على المعاهدات وغيرها وقام بالفعل بحضور العديد من المراسم التقليدية لهم[١٦٧].

أيضاً كان للإيروكوا دوراً غير مباشر في وجود الدستور الأمريكي؛ ففي بادئ الأمر أبدى الآباء المؤسسين مدى استغرابهم من أن هؤلاء المتوحشين!! يكون لهم دستوراً – وإن كان شفويا–، في الوقت الذي لا يوجد فيه دستور للأمريكيين. ثم جاءت مخاوف الآباء المؤسسين من الهنود عندما أشاع بعض الأمريكيين فيما بينهم إن الهنود سيقضون علينا إذا لم نصدق على الدستور(١٦٨). أما نظام الحكومة القائم في كونفيدرالية الإيروكوا فلقد كان النظام الأمثل لتلك الفترة للولايات المتحدة(١٦٩). ففي فترة الاعداد لمؤتمر "ألباني"(١٧٠) فإن الزعيم "تيانوجا" قدم لممثلي المستعمرات موجزاً حول الأنظمة السياسية التي تتبعها شعوب الإيروكوا(١٧١).

بل أن هناك آراء تقول بأن الآباء المؤسسين قد صمموا الدولة الناشئة على غرار حلف الإيروكوا الديموقراطي؛ فكانت الولايات المختلفة كالقبائل، ورجال الكونجرس على غرار مجلس الخمسين، أما الرئيس ووزارته كزعماء شجرة الصنوبر الشرفيين، وواشنطن دي سي العاصمة مثل أونونداجا التي كانت مقر للاجتماع السنوي لمجلس الخمسين(١٧٢). وعليه فقد أكّد جوليان ب. بويد أستاذ التاريخ بجامعة برنستون أن مقترح الاتحاد الذي قدمه فرانكلين عام ١٧٥٤م قد تأثر بشكل كبير بنظام حلف الإيروكوا، إذ أن قدرة الإيروكوا على توحيد شعوبها التي شغلت حيزاً جغرافياً هائلاً تحت مظلة حكومة واحدة هو نظام بالفعل يستحق أن يُقتدى به(١٧٣). لكن الرأي الأخير هذا قد جانبه الصواب؛ إذ أن النظم الحاكمة التي قامت في الولايات المتحدة قد جاءت من أوربا لاسيما من بريطانيا. لكن التساؤل المنطقي هو من أين أتى الهنود الحمر بمثل هذه الحكومات القبلية؟ هل انتقل هو الآخر من القارة الأوربية؟. ولكن نظراً لصعوبة انتقال مثل هذا التطور الحضاري في ذلك الوقت المبكر من الزمن من القارة الأوربية للأمريكية، ناهيك عن تأخر حركة الكشوف الجغرافية للقارة إلى أمريكا، فإنه من الأرجح أن تكون هذه الحكومات القبلية تطوراً طبيعياً للحضارات المتنوعة للهنود الحمر.

☒ خاتمة:

أكدت هذه الدراسة أنه من الممكن أن يكون هنالك دوراً لبعض الأطراف المنسية أو المسكوت عنها في التجربة التاريخية – أو على الأقل موقفاً قد يؤثر– في الأحداث التاريخية التي ماجت بها الولايات المتحدة الأمريكية. وتبين في النهاية أن تاريخ هذه الحقبة لم تكتبه النخبة الرابضة على قمة المجتمع الأمريكي فحسب.

ويمكن القول مع بداية اكتشاف العالم الجديد كان النظام الاجتماعي للأوربيين مكون من طبقتين عليا ودنيا، وكان على رأس الطبقة العليا يأتي الحاكم والذي كان يتمتع بالحكم المُطلق، وهو نفسه من يمنح الشعب الحقوق التي يراها. أما الهنود الحمر في ذلك الوقت فلم يكن لديهم أى تفاوت إجتماعي، فقد كانت مجتمعاتهم مستوية الطبقات (طبقة واحدة)، إذ يقوم الشعب كله بالتصويت المباشر على حاكمهم، ويظهر ذلك بصورة جلية في الحكومات البسيطة للهنود، أو أن يكون التصويت غير مباشر أي بالإنابة مثل ما هو موجود في الحكومات القبلية المُتطورة.

وتجدر الإشارة إلى أن من صفات الحاكم لدى الهنود الكرم والحكمة وقدرته الفائقة على الصيد والقتال، وكان يستمد قوته من تأييد الناس وثقتهم به، ومع ذلك لم يكن ينفرد برأيه مطلقاً، وهذا لوجود مجالس تحكم بجواره مثل (مجالس أمهات العشائر، أو المجلس الكبير). فقد كانت تلك المجالس تجتمع سنوياً متى كانت هناك قضايا تتعلق بمعظم أو كل القبائل كأمور الحرب والصلح، وعند التصويت لقضية ما يؤخذ الرأي بالإجماع وليس بالأغلبية. وفي الوقت الذي لم يكن فيه للمرأة في أوربا أى دور أو وجود بخلاف بيتها، كان للمرأة عند الهنود الحمر دور مهم وحيوي وفعال اجتماعياً وسياسياً؛ لدرجة أنه كان لها مجلس لها تحت اسم (مجلس أمهات العشائر) والذى كان له الكلمة العليا في كل ما يتعلق بالعشيرة، بل وحتى في اختيار زعيم القبيلة.

وعلى الرغم من قلة عدد الهنود الحمر– بسبب الإبادات المختلفة– وكذلك ضعفهم في مواجهة المحاولات العديدة التي قامت بها الحكومة الفيدرالية لمسخ هويتهم

ودمجهم في بوتقة الانصهار الأمريكية، فإن الهنود استطاعوا الصمود أمام هذا التعسف الأمريكي، بل تجدهم يجبرون الحكومة الفيدرالية على إيجاد دساتير ذات قوالب ثابتة، تحدد تلك الدساتير العلاقة بين الحكومة الفيدرالية وبينهم، بحيث تسير سياسة الهنود مع سياسة الحكومة الفيدرالية مركزياً، مع إطلاق العنان للهنود في تعاملاتهم الداخلية، فلا تتدخل فيها الحكومة الفيدرالية طالما لم تمس سياسة الدولة العليا. أو قد تكون فكرة الدساتير هذه نوع من أنواع المصالحة السياسية من قبل الحكومة الفيدرالية للهنود الحمر.

وبالإطلاع على الوثائق غير المنشورة بالأرشيف الأمريكي يتضح أن هناك اعترافا باحتلال الأمريكيين للأراضي الهندية، وإشارة إلى إعطاء الكونجرس حق المواطنة للهنود الحمر مقابل خدماتهم فى الحرب العالمية الأولى. وعليه يمكن القول إن الوثائق أدانت التصرفات الأمريكية، وهذا يُحسب للولايات المتحدة الأمريكية، أو يمكن اعتباره نوعاً من أنواع التراضى؛ من منطلق الاعتراف بخطأ الأمريكيين في حق الهنود الحمر. ومع ذلك تجد أيضاً هناك تنظيراً لفكرة الأقلية الهندية من خلال الأعداد التي تذكرها الوثائق الأمريكية سواء لمن قطن الأراضي الأمريكية من الهنود أو لمن أبُيد منهم.

الملاحق

ملحق رقم (١)

يوضح حزام المجلس "Council Wampum" حيث أن الأشكال الأربعة المستطيلة تمثل كل قبيلة من أعضاء الحلف (سينيكا، كايوجا، أونيدا، موهوك)، بينما رمز الشجرة المثلثة الذي يتوسط الحزام فيمثل قبيلة أونونداجا التي تتولى عناية نار المجلس المركزي (الرئيسي)

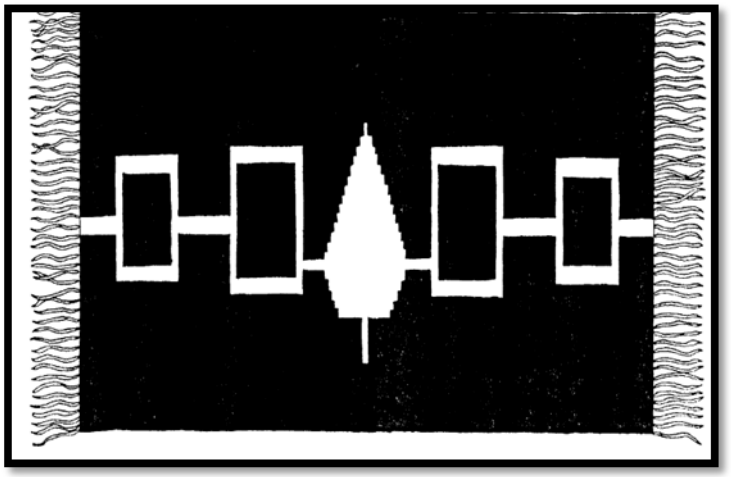

المصدر Bruce Elliott Johansen and Barbara Alice Mann, Eds. *Op. Cit.*, P.163.

ملحق رقم (٢) وثيقة غير منشورة" توضح مطالبة هنود "أوجوياجو"

بولاية كنساس بحق المواطنة

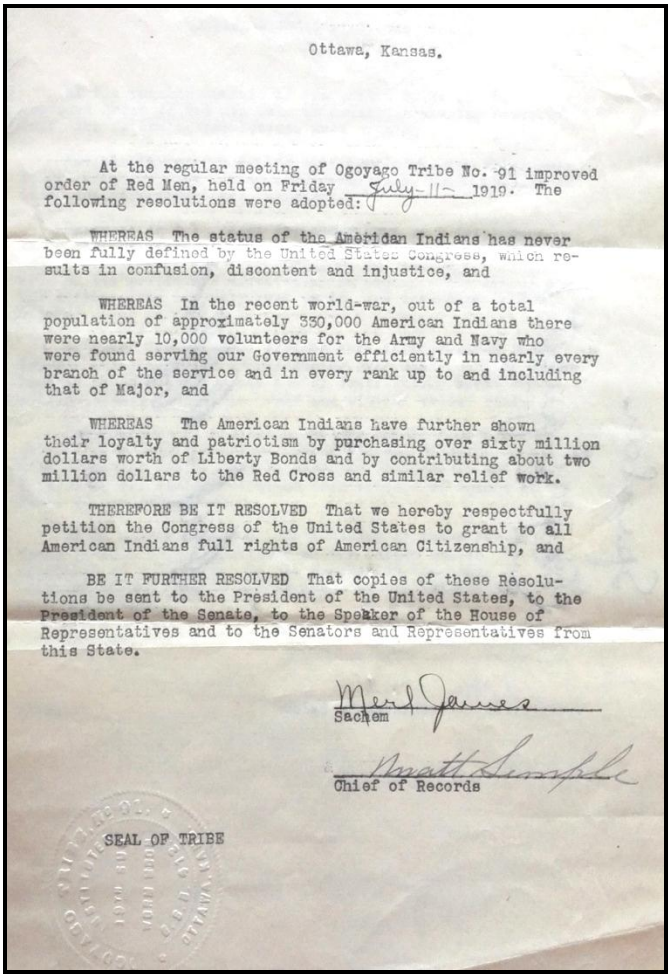

Ottawa, Kansas.

At the regular meeting of Ogoyago Tribe No. 91 improved order of Red Men, held on Friday July 11 1919. The following resolutions were adopted:

WHEREAS The status of the American Indians has never been fully defined by the United States Congress, which results in confusion, discontent and injustice, and

WHEREAS In the recent world-war, out of a total population of approximately 330,000 American Indians there were nearly 10,000 volunteers for the Army and Navy who were found serving our Government efficiently in nearly every branch of the service and in every rank up to and including that of Major, and

WHEREAS The American Indians have further shown their loyalty and patriotism by purchasing over sixty million dollars worth of Liberty Bonds and by contributing about two million dollars to the Red Cross and similar relief work.

THEREFORE BE IT RESOLVED That we hereby respectfully petition the Congress of the United States to grant to all American Indians full rights of American Citizenship, and

BE IT FURTHER RESOLVED That copies of these Resolutions be sent to the President of the United States, to the President of the Senate, to the Speaker of the House of Representatives and to the Senators and Representatives from this State.

Merl James
Sachem

Matt Semple
Chief of Records

SEAL OF TRIBE

المصدر: National Archives: RG 233, Records of the U.S. House of Representatives, 66th Congress, Petitions and Memorials, Resolutions of state Legislature referred to Committee on Immigration and Naturalization, Box 843, File No. HR66A-H8.1, Date: 11 July, 1919.

الهوامش

(١) تعددت الأسماء التي عُرِف بها الهنود الحمر، مثل "سكان العالم القديم الأصليون، الأمم الأولى، الشعوب القبلية الأولى، ... إلخ"، إلا أن "الهنود" هو الاسم الأكثر تداولاً، والذي أطلقه عليهم كريستوفر كولمبس اعتقاداً منه إنه قد وصل إلى آسيا، ولكن عندما علم من أن تلك المنطقة ليست الهند، تم تسمية سكانها بـ"الهنود الحمر" حتى يتم التفريق بينهم وبين "هنود" الهند بآسيا أو لكون بشرتهم حمراء. للمزيد انظر؛ الخوري باسيليوس خرباوي: تاريخ الولايات المتحدة منذ إكتشافها إلى الزمن الحاضر، مطبعة جريدة الدليل، نيويورك،١٩١٣، ص١٣. وانظر أيضاً؛ برتولومي دي لاس كازاس: مذابح الهنود الحمر"، بدون مترجم، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢٤.

(٢) اختلف المؤرخون حول أعداد الهنود الحمر الذين أُبيدوا؛ فتجد أن "المطران كازاس" يعتقد أنهم مليار نسمة، وهناك من يقول أن عددهم ٢٠٠ مليون، في الوقت الذي أشار فيه البعض أنهم ١١٢ مليون، وعلى الرغم من المغالاة في تلك الأعداد، إلا أنه دليل على أن عدد السكان كان كبيراً، كما يدل أيضاً على مدى المأساة التي تعرض لها الهنود الحمر. للمزيد انظر؛ برتولومي دي لاس كازاس: المرجع السابق، ص٣١. وانظر أيضاً؛ ناصيف ياسين: الإرهاب الأمريكي المعولم، "أمريكا بنت الإرهاب وولّادته" رؤساءها نموذجاً، (ب.ن)، دار الفارابي، (ب.ت)، ص٤٥.

(٣) اختلفت الأعداد في قلتها فهناك رأي يقول بأنهم كانوا (٥٠٠ ألف) هندي، والرأى الثاني فقدرهم بحوالي (١,٧٠٠,٠٠٠) نسمة، وأقصى تقدير لهم أنهم كانوا (٥ مليون) نسمة. وكان الغرض من هذه الأعداد القليلة هو التنظير لفكرة "الأقلية الهندية". للمزيد انظر؛ Mark Q. Sutton: *An Introduction to Native North America*, 3rd ed., Boston, Pearson, 2008, P.7. See also: Sharon O'Brien: *American Indian Tribal Government*, Norman, University of Oklahoma Press, 1989. P.14.

(4) S. Lyman Tyler: *A History of Indian Policy*, Washington D.C., Bureau of Indian Affairs, 1973, P.1. See also; Diana Meyers Bahr: *The Students of Sherman Indian School: Education and Native Identity since 1892*. Norman, University of Oklahoma Press, 2014, P.8.

(٥) غابرييل تاياك: التقاليد الحية لأمريكا الأصلية؛ مقال منشور في المجلة الإلكترونية للولايات المتحدة الأمريكية "الشعوب الأصلية" توازن بين القديم الثمين ومتطلبات الحديث"، وزارة

الخارجية الأمريكية، العدد ٦، المجلد ١٤، يونيو ٢٠٠٩م، ص٨.

(٦) الخوري باسيليوس خرباوي: المرجع السابق، ص١٧، ٢٠.

(٧) رياض طبارة: أمريكا والحريات"نظرة تاريخية"، رياض الريس للكتب والنشر،٢٠١٢، ص١١٠.

(٨) منير العكش: تلمود العم سام، الأساطير العبرية التى تأسست عليها أميركا، رياض الريس للكتب والنشر، ط١، ٢٠٠٤، ص٥٤-٥٥.

(٩) د. محمد محمود النيرب: المدخل في تاريخ الولايات المتحدة، ج١ حتي ١٨٧٧م، ط١، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٧، ص٢٢.

(10) John M. Meyer: *American Indians and US Politics "A Companion Reader"*, Westport, Praeger, 2002. P.34. See also: J.E. Luebering, ed.: *Native American History*, New York, Britannica Educational Pub., 2011. P.164.

(١١) د. محمد محمود النيرب: المرجع السابق، ص٢٢.

(12) Marquette Regional History Center: Pamphlet file: 970.5 Indians of North America –Michigan- Government Policy, Marquette County Historical Society, "Sovereignty & The United State Constitution", Statement of Senator Daniel K. Inouye Chairman, U. S. Senate Select Committee on Indian Affairs.

(١٣) د. محمد محمود النيرب: المرجع السابق، ص٧٠، ٧١.

(14) Sarah Tieck: *Native Americans "Iroquois"*, Minnesota, Abdo Pub., 2015. P.6. See also: Barbara Mann and Jerry Fields: *A Sign in the Sky "Dating the League of the Haudenosaunee"*, American Indian Culture and Research Journal, 1997, Vol. 21, No. 2, P.105.

(15) Barbara Mann and Jerry Fields, *Op. Cit*., P.105.

(١٦) ب. رادين: الحضارات الهندية في أمريكا "الأنتيك، المايا، الإنكا"، ترجمة؛ يوسف شُلب الشام، ط١، الجمهورية العربية السورية، دار المنارة للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٩، ص١٩، ٢٠.

(١٧) د. ناهد إبراهيم دسوقي: دراسات في التاريخ الأمريكي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨، ص٤١.

(18) Carl Waldman: *Encyclopedia of Native American Tribes*, 3rd ed., New York, Checkmark Books, 2006. P.121.

(19) Sharon O'Brien, *Op. Cit*., P.17,18.

(20) Sarah Tieck, *Op. Cit*., P.6.

(21) Ibid.

(22) Bruce Elliott Johansen and Barbara Alice Mann, eds.: *Encyclopedia of the Haudenosaunee "Iroquois Confederacy"*, Westport, Greenwood Press, 2000. P.122.
(23) Bruce Elliott Johansen and Barbara Alice Mann, eds., *Op. Cit*., P. 318.
(24) Mark Q. Sutton: *Op. Cit*., P. 318.
(25) Arthur C. Parker: *The Constitution of the Five Nations "The Iroquois Book of the Great Law"*, Albany, The State University of New York, 1916. P.7, 8. See also: Bruce Elliott Johansen and Barbara Alice Mann, eds., *Op. Cit*., P.122.
(26) Sharon O'Brien: *Op. Cit*., P.18.
(٢٧) كانت قبيلة "الأونونداجا" أول من احتفظ بأحزمة الوامبوم، لكن لما خشي حلف الإيروكوا من أن تضيع تلك الأحزمة مع كثرة الحروب والتنقلات، قاموا في عام ١٨٩٨م بحفظ تلك الأحزمة داخل جامعة نيويورك، وظلت الأحزمة داخل الجامعة حتى تم نقلها إلى متحف ولاية نيويورك كونها أحزمة دستورية. للمزيد انظر؛ Mark Q. Sutton: *Op. Cit*., P. 318.
(28) Arthur C. Parker: *Op. Cit*., P. 12.
(29) Sharon O'Brien: *Op. Cit*., P. 20.
(٣٠) شغلت المرأة الهندية دوراً كبيراً في الحياة السياسية للحلف؛ إذ كانت أكبر إمرأة سناً في العشيرة تُسمى "أم العشيرة" والتي كانت تتولى إدارة أمور العشيرة وصلات القرابة والنسب والتبني، وطرد أعضاء القبيلة وتبنّي أعضاء جدد، وتوجيه الاتهام للموظفين المقصرين. كما كانت هي المسئولة أيضاً عن ترشيح زعيم عشيرتها، ومتى وقع الاختيار على زعيم وكان صغير السن، تقوم "أم العشيرة" بدور الوصاية عليه. بل ومن سلطتها طرد زعيم العشيرة متى ساءت تصرفاته. كما كانت هي المسئولة عن ترشيح أو عزل أعضاء مجلس الخمسين. ولذلك أصبح للنساء حق ملكية الأرض وحق تسمية النسل. للمزيد انظر: Bruce Elliott: Johansen and Barbara Alice Mann, eds., *Op. Cit*., P. 123. See also, Arthur C. Parker: *Op. Cit*., P. 11.
(31) Bruce Elliott Johansen and Barbara Alice Mann, eds., *Op. Cit*., P.122, 123.
(32) Ibid.
(33) Sharon O'Brien: *Op. Cit*., P. 20.
(34) Ibid., P. 18.
(35) Mark Q. Sutton: *Op. Cit*., P. 318.
(36) Sharon O'Brien: *Op. Cit*., P. 18.
(37) Mark Q. Sutton: *Op. Cit*., P. 318.

([38]) Bruce Elliott Johansen and Barbara Alice Mann, Eds., *Op. Cit*., P.125.
([39]) Ibid., P. 123, 125.
([40]) Sharon O'Brien: *Op. Cit*., P. 18, 19. See also, Bruce Elliott Johansen and Barbara Alice Mann, eds.: *Op. Cit*., P. 125.
([41]) Sharon O'Brien, *Op. Cit*., P. 18, 19. See also, Mark Q. Sutton: *Op. Cit*., P. 318.
([42]) Bruce Elliott Johansen and Barbara Alice Mann, eds.: *Op. Cit*., P.123, 125, 126.
([43]) Sharon O'Brien: *Op. Cit*., P. 20.
([44]) Arthur C. Parker: *Op. Cit*., P. 9, 10, 12.
([45]) Edward H. Spicer: *A Short History of Indians of the United States*, New York, Van Nostrand, 1969. P.30.
([٤٦]) وودي هولتون: الأمريكيون الجوامح وأصول الدستور الأمريكي، ترجمة؛ د. أبو يعرب المرزوقي، ط١، أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث"كلمة"، ٢٠١٠، ص٢١٧، ٢١٨.
([47]) Sharon O'Brien: *Op. Cit*., P. 99, 102, 103.
([48]) Ibid., P.98, 103.
([49]) Barbara Graymont: *The Iroquois Indians of North America*, Philadelphia, Chelsea House Pub., 2005, P. 89-90.
([50]) Sharon O'Brien: *Op. Cit*., P. 106.
([٥١]) في عام ١٨٦٢م تم قصر حق التصويت على ذكور السينيكا فقط. للمزيد؛ Ibid., P.104, 105.
([52]) Barbara Graymont: *Op. Cit*., P. 89-90.
([53]) Sharon O'Brien: *Op. Cit*., P.104, 105.
([54]) Ibid., P.106.
([55]) Stephen L. Pevar: *The Rights of Indians and Tribes*, Carbondale, Southern Illinois University Press, 2002. P.89.
([56]) National Archives: RG75, Records of the Bureau of Indian Affairs, (1933-1937), Records Concerning the Wheeler-Howard Act, Box No.1. Part 1-A. File No. 4894-1934-066. Date: 20, February, 1934.
([57]) Steven C. Hahn: *The Invention of the Creek Nation (1670-1763)*, Lincoln, University of Nebraska Press, 2004, P.3.
([58]) Steven Hahn: *Op. Cit*., P.21, 22.
([59]) Robbie Ethridge: *Creek Country "The Creek Indians and Their World"*, Chapel Hill, The University of North Carolina Press, 2003, P.22.
([60]) Steven Hahn, *Op. Cit*., P.6, 7.

(61) J. Leitch Wright: *Creeks and Seminoles "The Destruction and Regeneration of the Muscogulge People"*, University of Nebraska Press, 1990, P. 17.
(62) Sharon O'Brien, *Op. Cit*., P.21, 22, 23.
(63) Claudio Saunt: *A New Order of Things "Property, Power, and the Transformation of the Creek Indians (1733-1816)"*, New York, Cambridge University Press, P.26.
(64) Robbie Ethridge: *Op. Cit*., P.31.
(65) Claudio Saunt: *Op. Cit*., P.22.
(66) Steven Hahn: *Op. Cit*., P.13.
(67) Sharon O'Brien: *Op. Cit*., P.21, 22, 23.
(٦٨) ب. رادين: المرجع السابق، ص٢٠.
(٦٩) وودي هولتون: المرجع السابق، ص ٣٧٥.
(70) Wilcomb E. Washburn: *Op. Cit*., P.2389.
(71) J. Leitch Wright: *Op. Cit*., P.246.
(72) Sharon O'Brien: *Op. Cit*., P.121.
(73) Oklahoma State Department of Education: *Oklahoma Indian Tribe Education Guide*, July 2014, P.7.
(74) Sharon O'Brien: *Op. Cit*., P.127.
(75) Ibid., P.127, 128.
(76) William N. Thompson: *Native American Issues "A Reference Handbook"*, 2nd ed. Santa Barbara, ABC Clio, 2005, P.165.
(77) Wilcomb E. Washburn: *Op. Cit*., P.2188.
(78) Sharon O'Brien: *Op. Cit*., P. 128.
(79) William N. Thompson *Op. Cit*., P.165-166.
(80) Sharon O'Brien: *Op. Cit*., P.130.
(٨١) "مكتب الشئون الهندية" "Bureau of Indian Affairs" "BIA" أو "Office of Indian Affairs" (OIA): قام وزير الحرب "جون س. كالهون" "john s. Calhoun" دون الرجوع إلى الكونجرس بتدشين مكتب للشئون الهندية في عام ١٨٢٤م ملحقاً بوزارة الحرب، وقام بتعيين "توماس ل. ماكيني" ليكون مسئولاً عن إدارته حتى عام ١٨٣٠م. حين عزله الرئيس جاكسون لإعتراضه على رأي صرح به ماكيني أكد فيه أن عقلية الهندى وأخلاقه لا تقل عن أى أمريكي. وفي ١٨٣٢م أنشأ الكونجرس منصب "مفوض الشئون الهندية "، وفي ١٨٤٩م أُلحِق مكتب الشئون بوزارة الداخلية، وعلى الرغم من أن عدد كبير من أعضاء هذا المكتب كانوا من الهنود

الحمر، إلا أنهم كانوا موالين للحكومة الفيدرالية. للمزيد انظر؛ Marquette Regional History Center: *Op. Cit., The education of Ojibway Indians in Northern Michigan by protestant missionaries from (1826-1850),* by George R. Croy , Marquette, MI, 8 June, 1969, P13.See also: Francis Paul Prucha, ed.: *Documents of United States Indian Policy*, 3rd ed., Lincoln, University of Nebraska Press, 2000, P.37. See also: Michael C. Coleman: *American Indian Children at School (1850-1930)*, Jackson, UP of Mississippi, 1993, P.40. See also: S. Lyman Tyler: *Op. Cit.*, 1973. P.312.

([82]) Sharon O'Brien, *Op. Cit.*, P.131, 132.

([83]) J. Leitch Wright, *Op. Cit.*, P.320.

([٨٤]) تقرير مريام" "Meriam Report": هو تقرير مكون من ٨٤٨ صفحة أعده "لويس مريام" "Lewis Meriam"فى عام ١٩٢٨م، وقد انتقد التقرير سياسة الحكومة لتعليم الهنود؛ فأكّد التقرير اعتراضه على إجبار الأطفال على التعليم وإبعادهم عن أهاليهم. كما أشار التقرير إلى ضرورة التركيز على الموروث الثقافي للهنود فى المناهج التي يتم تدريسها فى المدارس الداخلية. وأكّد التقرير أيضاً على خطورة ما تفعله المدارس من استئصال للطفل من بيئته واجباره على اعتناق اللغة والدين المسيحي والقيم والعادات الأمريكية الغريبة عنه ثم إعادته فى النهاية لبيئته الأصلية (التقليدية) ليصبح غريباً مشتّتاً. للمزيد انظر: Grayson Noley: *Educational Reform and American Indian Cultures*, Washington D.C., Office of Educational Research and Improvement, 1992, P.21. See also: Diana Meyers Bahr: *Op. Cit.*, P.33, 34.

([85]) Ibid.

([86]) Sharon O'Brien: *Op. Cit.*, P.132.

([87]) Ibid., P.23.

([٨٨])ب. رادين: المرجع السابق، ص١٥.

([89]) Sharon O'Brien: *Op. Cit.*, P.24, 25, 26, 132.

([90]) Carl Waldman: *Op. Cit.*, P.273, 274.

([91]) Sharon O'Brien: *Op. Cit.*, P. 25.

([92]) Ibid., P. 26.

([٩٣]) منير العكش: تلمود العم سام، المرجع السابق، ص ٤٩، ٥٠.

([٩٤]) د.ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص٤١.

([95]) Sharon O'Brien: *Op. Cit.*, P.27.

(٩٦) ب. رادين: المرجع السابق، ص٢٤، ٢٥.

(97) Sharon O'Brien: *Op. Cit.*, P. 27, 28.

(٩٨) ب. رادين: المرجع السابق، ص٢٤، ٢٥.

(99) Sharon O'Brien: *Op. Cit.*, P. 27.

(١٠٠) ب. رادين: المرجع السابق، ص٢٤، ٢٥.

(101) J.E. Luebering: *Op. Cit.*, P.187.

(102) Sharon O'Brien: *Op. Cit.*, P.29.

(103) Ibid.

(104) Mark Q. Sutton: *Op. Cit.*, P.212.

(105) Edward H. Spicer: *Op. Cit.*, P.111.

(١٠٦) منير العكش: تلمود العم سام، المرجع السابق، ص ٥٩.

(١٠٧) منير العَكش: أميركا والإبادات الثقافية "لعنة كنعان" الإنكليزية، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٩، ص١٩.

(108) Edward H. Spicer: *Op. Cit.*, P. 105.

(109) David E. Wilkins: *Op. Cit.*, P. 87.

(110) Edward H. Spicer: *Op. Cit.*, P. 104.

(١١١)منير العكش: تلمود العم سام، المرجع السابق، ص ٦٢.

(112) Wilcomb E. Washburn: *The American Indian and the United States "A Documentary History"*, Vol. 3, New York, Random House, 1973. P.1493.

(113) Edward H. Spicer: *Op. Cit.*, P. 103.

(114) Stephen L. Pevar: *Op. Cit.*, P.103, 104.

(115) Frank Pommersheim: *Braid of Feathers "American Indian Law and Contemporary Tribal Life"*, Berkeley, University of California Press, 1995. P.61.

(116) Stephen L. Pevar: *Op. Cit.*, P. 103.

(117) Frank Pommersheim: *Op. Cit.*, P. 40, 51, 52.

(118) William N. Thompson: *Op. Cit.*, P.164, 208.

(119) Charles J. Kappler: *Indian Affairs, Law and Treaties"*, Vol.1, Washington D.C., Government printing Office, 1904, P.8.

(120) Marquette Regional History Center: *Op. Cit.*, "The Education of Ojibway Indians in Northern Michigan by Protestant Missionaries from 1826-1850, by: George R. Croy, Marquette, MI, 8 June, 1969, P.50.

(١٢١) رياض طبارة: مرجع سابق، ص٣٣.

([122]) Marquette Regional History Center, *Op. Cit.,* "The Education of Ojibway Indians in Northern Michigan by Protestant Missionaries from 1826-1850, by: George R. Croy, Marquette, MI, 8 June, 1969.p. 3.

([123])National Archives: RG75, Records of the Bureau of Indian Affairs, (1933-1937), Records Concerning the Wheeler-Howard Act, Box No.1. Part 1-A. File No.044-1934-4894. Date: 10 February, 1934.

([124]) Philip J. Deloria and Neal Salisbury, eds.: *A Companion to American Indian History*, New Jersey, Blackwell Publishers, 2004, P.401.

([١٢٥]) تم تعديل القانون في عام ١٨٩١م ليسمح للهنود ببيع الأراضي المخصصة للأفراد قبل مرور ٢٥ عام١٢٥، ثم كان هناك تعديل آخر وفي عام ١٩٠٦ أصدر الكونجرس الأمريكي "قانون بيرك""Burke Act" والذي نصّ على أنه من حق الرئيس الأمريكي إلغاء قاعدة الـ(٢٥) عاماً وذلك للهنود المُتعلمين، مما أدى إلى استغلال الهنود غير المتعلمين وحتى الأطفال. للمزيد انظر؛ Philip J. Deloria and Neal Salisbury, eds.: *Op. Cit.,* P. 401. See also; William N. Thompson: *Op. Cit.,* P.165.

([126]) Edward H. Spicer: *Op. Cit.,* P.103.

([١٢٧]) قبل صدور قانون التخصيص بلغت الأارضي الهندية حوالي (١٣٨,٠٠٠,٠٠٠ فدان)، إلا أنهم خسروا بسبب هذا القانون حوالي ثلثي أراضيهم، وهو ما يعني أن أراضيهم بلغت ٤٨,٠٠٠,٠٠٠ فدان فقط. للمزيد انظر؛ منير العكش: تلمود العم سام، المرجع السابق، ص٦٦، ٦٧. وانظر أيضاً؛ Philip J. Deloria and Neal Salisbury, eds.: *Op. Cit.,* P. 401.

([128]) Barbara Graymont: *Op. Cit.,* P. 91.

([129]) S. Lyman Tyler: *Op. Cit.,* P.95.

([١٣٠]) منير العكش:تلمود العم سام، المرجع السابق، ص٦٦، ٦٧.

([131]) National Archives: RG 233, Records of the U.S. House of Representatives, 66th Congress, Petitions and Memorials, Resolutions of state Legislature referred to Committee on Immigration and Naturalization, Box 843, File No. HR66A-H8.1, Date: 2 June, 1919.

([132]) Ibid., Date: 9, January, 1920.

([133]) S. Lyman Tyler: *Op. Cit.,* P.109.

([134]) National Archives: RG 233, Records of the U.S. House of Representatives, 66th Congress, Petitions and Memorials, Resolutions of state Legislature referred to Committee on Immigration and Naturalization, Box 843, File No. HR66A-H8.1, Date: 11 July, 1919.

(١٣٥) لم يحصل الهنود على حق الاقتراع بالكامل إلا عام ١٩٤٨م. للمزيد انظر؛ رياض طبارة: المرجع السابق، ص٥٥، ٥٦.

(136) S. Lyman Tyler: *Op. Cit.*, P.109

(137) Philip J. Deloria and Neal Salisbury, eds.: *Op. Cit.*, P. 401.

(١٣٨) د.ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص٤٢.

(١٣٩) رياض طبارة: المرجع السابق، ص٥٥، ٥٦.

(١٤٠) مقابلة مع د. إبريل ليندانا مدير مركز دراسات السكان الأصليين بجامعة شمال متشيجان، بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٦م.

(141) Stephen L. Pevar: *Op. Cit.*, P. 90.

(142) S. Lyman Tyler: *Op. Cit.*, P. 129,130.

(143) National Archives: RG75, Records of the Bureau of Indian Affairs, (1933-1937), Records Concerning the Wheeler-Howard Act, Box No.1. Part 1-A. File No.044-1934-4894. Date: 10 February, 1934.

(144) Ibid, n.d.

(145) National Archives: RG75, Records of the Bureau of Indian Affairs, (1933-1937), Records Concerning the Wheeler-Howard Act, Box No.1. Part 1-A. File No.044-1934-4894. Date: 14, February, 1934.

(146) Philip J. Deloria and Neal Salisbury, eds.: *Op. Cit.*, P. 401.

(147) S. Lyman Tyler: *Op. Cit.*, P. 129.

(148) J.E. Luebering: *Op. Cit.*, P. 211.

(149) Stephen L. Pevar: *Op. Cit.*, P. 90.

(150) Ibid., P. 89, 90.

(151) National Archives: RG75, Records of the Bureau of Indian Affairs, (1933-1937), Records Concerning the Wheeler-Howard Act, Box No.1. Part 1-A. File No.044-1934-4894. Date: 20 February 1934, See also: J.E. Luebering: *Op. Cit.*, P.211. See also: Philip J. Deloria and Neal Salisbury, eds.: *Op. Cit.*, P. 402.

(152) William N. Thompson: *Op. Cit.*, P.166-167.

(153) Philip J. Deloria and Neal Salisbury, eds.: *Op. Cit.*, P.401.

(154) National Archives: RG75, Records of the Bureau of Indian Affairs, (1933-1937), Records Concerning the Wheeler-Howard Act, Box No.1. Part 1-A. File No.4894-1934-066., Date: 22 June, 1935.

(155) National Archives: RG75, Records of the Bureau of Indian Affairs, (1933-1937), Records Concerning the Wheeler-Howard Act, Box No.1. Part 1-A. File No.4894-1934-066., n.d.

([156]) National Archives: RG75, Records of the Bureau of Indian Affairs, (1933-1937), Records Concerning the Wheeler-Howard Act, Box No.1. Part 1-A. File No.4894-1934-066., Date: 26 June, 1935.

([١٥٧]) رياض طبارة:المرجع السابق، ص٥٨.

([158]) Philip J. Deloria and Neal Salisbury, eds.: *Op. Cit.*, P.402.

([١٥٩]) د.ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص٤٢.

([160]) Marquette Regional History Center, *Op. Cit.*, Marquette county Historical society, "sovereignty & The United State constitution", statement of Senator Daniel K. Inouye Chairman, U. S. Senate select committee on Indian Affairs.

([161]) Ibid.

([١٦٢]) د. محمد محمود النيرب: المرجع السابق، ص٢٢.

([163]) Stephen L. Pevar: *Op. Cit.*, P. 89.

([١٦٤]) كان كاناساتيجو كثيراً ما يفخر باتحاد قبائل الإيروكوا، إذ أعلن أكثر من مرة:"لقد أسس أجدادنا الحكماء الوحدة والصداقة بين الأوطان الخمسة، وهو ما جعلنا كونفدرالية قوية، بل وأعطانا ذلك ثقلاً عظيماً وسلطة عظيمة تجاه القبائل المجاورة لنا". للمزيد انظر؛ بروس أي جوهانسن: أفكار الأمريكيين الأصليين حول نظام الحكم ودستور الولايات المتحدة؛ بحث منشور في المجلة الإلكترونية للولايات المتحدة الأمريكية، المرجع السابق، ص١٢.

([165]) Jose Barreiro, ed.: *Indian Roots of American Democracy*, New York, Akwe:kon Press, 1992. P.48.

([١٦٦]) بروس أي جوهانسن: المرجع السابق، ص١٣.

([167]) Jose Barreiro, ed.: *Op. Cit.*, P.48.

([١٦٨]) وودي هولتون: المرجع السابق، ص٣٧٧.

([169]) Arthur C. Parker: *Op. Cit.*, P.12.

([١٧٠]) مؤتمر عُقد عام ١٧٥٤م في مدينة ألباني بولاية نيويورك حضره ممثلي سبع مستعمرات بريطانية لبحث فكرة الوحدة لمواجهة الفرنسيين، وهو ما مهّد للاتحاد الأمريكي فيما بعد. للمزيد انظر:
https://www.britannica.com/event/Albany-Congress

([١٧١]) بروس أي جوهانسن: المرجع السابق، ص١٤.

([172]) Carl Waldman: *Op. Cit.*, P. 122.

([173]) Jose Barreiro, ed.: *Op. Cit.*, P. 48, 50.

قائمة المصادر والمراجع

- **الوثائق:**

☒ **الوثائق غير المنشورة:**

- *Marquette Regional History Center*.
- *National Archives of the United States of America:*
  - Record Group 75.
  - Record Group 233.

☒ **الوثائق المنشورة:**

- American Indian Policy Review Commission: *Special Joint Task Force Report on Alaskan Native Issues*, Washington DC., US Government Printing Office, July 1976.
- Arthur C. Parker: *The Constitution of the Five Nations "The Iroquois Book of the Great Law"*, Albany, The State University of New York, 1916.
- Charles J. Kappler: *Indian Affairs "Law and Treaties"*, Vol. 1, Washington D.C., Government printing Office, 1904.
- Francis Paul Prucha, ed.: *Documents of United States Indian Policy*, 3rd ed., Lincoln, University of Nebraska Press, 2000.
- Oklahoma State Department of Education: *Oklahoma Indian Tribe Education Guide*, July 2014.
- S. Lyman Tyler: *A History of Indian Policy*, Washington D. C., Bureau of Indian Affairs, 1973.
- Wilcomb E. Washburn: *The American Indian and the United States "A Documentary History"*, Vol. 3, New York, Random House, 1973.

- **المقابلات الشخصية:**

- Dr. April Lindala: Director of the Center for Native American Studies, Northern Michigan University,14 February 2016.

مقابلة شخصية مع د.إبريل ليندالا مدير مركز دراسات السكان الأصليين بجامعة شمال متشيجان. بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٦م.

- **المراجع العربية:**

- ب. رادين: الحضارات الهندية في أمريكا "الأنتيك، المايا، الإنكا"، ترجمة؛ يوسف شُلب الشام، ط١، الجمهورية العربية السورية، دار المنارة للدراسات والترجمة والنشر، ١٩٨٩.

- برتولومي دي لاس كازاس: مذابح الهنود الحمر"، بدون مترجم، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، ٢٠٠٧.
- الخوري باسيليوس خرياوي: تاريخ الولايات المتحدة منذ إكتشافها إلى الزمن الحاضر، مطبعة جريدة الدليل، نيويورك، ١٩١٣.
- رياض طبارة:أمريكا والحريات"نظرة تاريخية"، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠١٢.
- محمد محمود النيرب (د): المدخل في تاريخ الولايات المتحدة، ج١ حتي ١٨٧٧م، ط١، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٧.
- منير العَكش: أميركا والإبادات الثقافية "لعنة كنعان" الإنكليزية، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٩.
- منير العكش: تلمود العم سام، الأساطير العبرية التى تأسست عليها أميركا، رياض الريس للكتب والنشر، ط١، ٢٠٠٤.
- ناصيف ياسين: الإرهاب الأمريكي المعولم، "أمريكا بنت الإرهاب وولّادته" رؤساءها نموذجاً، (ب.ن)، دار الفارابي، (ب.ت).
- ناهد إبراهيم دسوقي (د): دراسات في التاريخ الأمريكي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨.
- وودي هولتون: الأمريكيون الجوامح وأصول الدستور الأمريكي، ترجمة؛ د. أبو يعرب المرزوقي، ط١، أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث"كلمة"، ٢٠١٠.

- **المراجع الأجنبية:**

- Bahr, Diana Meyers: *The Students of Sherman Indian School "Education and Native Identity since 1892"*, Norman, University of Oklahoma Press, 2014.
- Barreiro, Jose, ed.: *Indian Roots of American Democracy*, New York, Akwe:kon Press, 1992.
- Coleman, Michael C.: *American Indian Children at School (1850-1930)*, Jackson, UP of Mississippi, 1993.
- Deloria, Philip J. and Neal Salisbury, ed.: *A Companion to American Indian History*, New Jersey, Blackwell Publishers, 2004.
- Ethridge, Robbie: *Creek Country "The Creek Indians and Their World"*, Chapel Hill, The University of North Carolina Press, 2003.
- Graymont, Barbara: *The Iroquois Indians of North America*, Philadelphia, Chelsea House Publishers, 2005.
- Hahn, Steven C.: *The Invention of the Creek Nation (1670-1763)*, Lincoln, University of Nebraska Press, 2004.
- Johansen, Bruce Elliott and Barbara Alice Mann, eds.: *Encyclopedia of The Haudenosaunee "Iroquois Confederacy"*, Westport, Greenwood Press, 2000.

- Luebering, J.E., ed.: *Native American History*, New York, Britannica Educational Publishing, 2011.
- Meyer, John M.: *American Indians and US Politics "A Companion Reader"*, Westport, Praeger, 2002.
- Noley, Grayson: *Educational Reform and American Indian Cultures*, Washington D.C., Office of Educational Research and Improvement, 1992.
- O'Brien, Sharon: *American Indian Tribal Government*, Norman, University of Oklahoma Press, 1989.
- Pevar, Stephen L.: *The Rights of Indians and Tribes*, Carbondale, Southern Illinois University Press, 2002.
- Pommersheim, Frank: *Braid of Feathers "American Indian Law and Contemporary Tribal Life"*, Berkeley, University of California Press, 1995.
- Saunt, Claudio: *A New Order of Things "Property, Power, and the Transformation of the Creek Indians (1733-1816)"*, New York, Cambridge University Press, 2004.
- Spicer, Edward H.: *A Short History of Indians of the United States*, New York, Van Nostrand, 1969.
- Sutton, Mark Q.: *An Introduction to Native North America*, 3rd ed., Boston, Pearson, 2008.
- Thompson, William N.: *Native American Issues "A Reference Handbook"*. 2nd ed., Santa Barbara, ABC Clio, 2005.
- Tieck, Sarah: *Native Americans "Iroquois"*, Minnesota, Abdo Publishing, 2015.
- Waldman, Carl: *Encyclopedia of Native American Tribes*, 3rd ed. New York, Checkmark Books, 2006.
- Wilkins, David E.: *American Indian Politics and the American Political System*, Maryland, Rowman & Littlefield Pub., 2002.
- Wright, J. Leitch: *Creeks and Seminoles "The Destruction and Regeneration of the Muscogulge People"*, Lincoln, University of Nebraska Press, 1990.

- **المجلات والدوريات:**

- المجلة الإلكترونية للولايات المتحدة الأمريكية، والصادرة باللغة العربية عن مكتب برنامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية.
- American Indian Culture and Research Journal.